محضر الجلسة رقم 098

التاريخ: الثلاثاء 11 شوال 1444هـ (2 ماي 2023م).
الرئاسة: السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وست وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلي السيدة الأمينة المحترمة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمينة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السيد الوزير المحترم،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشوع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية؛
- مشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته؛
- مشروع قانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية (في إطار قراءة ثانية)؛
- مشروع قانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية (في إطار قراءة ثانية)؛

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصلت بها الرئاسة من 26 أبريل 2023 إلى يومه، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 35 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 45 سؤالا.

وتوصل المكتب بأربع طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 2 ماي 2023، تقدم بها على التوالي:

- المستشار السيد نور الدين سليك، رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول: "الحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب، المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، المكتب المغربي لحقوق المؤلفين"؛
- المستشار السيد خليهن الكرش، منسق المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بشأن "استمرار ارتفاع الأسعار ببلادنا"؛
- المستشارة السيدة فاطمة زكاغ عضوة المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "فاجعة سقوط جبل على عمال بمقلع الأحجار نواحي كهف النسور بمدينة خنيفرة"؛
- المستشار السيد خالد السطي، حول "استمرار إغلاق مصفاة سمير وانعكاس ذلك على ارتفاع التضخم".

وقد أحيلت الطلبات المذكورة على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي أعربت عن تعذر تفاعلها مع هذه الطلبات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا السيدة الأمينة.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وموضوعه "تعزيز العرض الترابي الموجه للاستثمار".

وكما تعلمون الذي سيتولى الإجابة عنه وعن باقي الأسئلة الموجهة لقطاع إعداد التراب الوطني بالنيابة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، هو الذي سيتولى الأجوبة عن هذه الأسئلة اليوم.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، فليتقدم مشكورا.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس نقطة نظام.

السيد الرئيس الجلسة:

كاين شي نقطة نظام؟ تهم التسيير؟

المستشار السيد خليهن الكرش:

غادي نطلبو نقطة نظام وأنت غتبان لك واش تهم التسيير ولا ماشي تهم التسيير.

السيد رئيس الجلسة:

وأنت ما عندكش التقييم ديالها، تسناني أنا ندير التقييم ديال النقطة.

المستشار السيد خليهن الكرش:

إيوا لأن احنا كنختلفو في مجموعة دالمرات، لأن الرئاسة تيكون عندها وجهة نظر، واحنا تتبان لنا نقطة نظام وربما الرئاسة تبان لها ماشي نقطة نظام، هذا شيء طبيعي.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش (في إطار نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

احنا تنطرحو نقطة نظام في إطار تناول الكلمة.

الدستور المغربي في الفصل ديالو 70 و60 و100 كيعطينا حق مراقبة الحكومة ومساءلة الحكومة، والنظام الداخلي للمؤسسة ديال مجلس المستشارين كينظم هاذ العملية في إطار أسئلة آنية وتناول الكلمة والأسئلة الشفهية.

ستجيبنا الحكومة طبعا أنه من حقها ترفض ومن حقها تقبل الأسئلة، لكن ماشي النظام الداخلي ما قالش أن الحكومة ترفض جميع طلبات تناول الكلمة.

لأن احنا ما طلبنا وتعاطينا فهاذ ارتفاع الأسعار، هاذي لثالث مرة تنطرحو تناول الكلمة، وكيبان أنه فعلا الحكومة عاجزة عجز تام عن الإجابة، لأن الحكومة اللي عاجزة باش تجاوبنا على هاذ المطلب، اللي بالأمس القريب فاتح ماي خرجو مجموعة.. شريحة مهمة من الشعب المغربي كتطالب بوقف ارتفاع الأسعار وضرورة اتخاذ إجراءات الحد من هاذ الارتفاع، الحكومة عاجزة عن الجواب..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الرسالة وصلت.

فالقانون واضح أن الحكومة لها الحق في الرد عن التساؤلات.

فيما يخص آخر الأسئلة اللي تتعلق بالجلسة ديال الأسئلة الشفهية واللي ما كتضمنش في جدول الأعمال، لكن لم تتفاعل الحكومة مع الطلب ديالكم، وبذلك المكتب لم يبرمج طرح السؤال اليوم.

إذن أعطي الكلمة مباشرة لممثل الفريق الحركي، السيد المستشار المحترم، لبسط سؤاله والمتعلق بـ "تعزيز العرض الترابي الموجه للاستثمار".

تفضلوا السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل إعداد التراب الوطني والجهوي إحدى المفاتيح الأساسية لإنعاش الاستثمار وتوسيع قاعدته في إطار دعم التنمية المجالية.

وفي هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية المتخذة لتوفير عرض ترابي يساهم في بلوغ هذا الهدف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة.

تفضلوا..

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة فاطمة الزهراء المنصوري وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد رئيس الفريق الحركي على طرحكم هذا السؤال الذي أتولى الإجابة عنه نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة التي انتابها عارض صحي طفيف.

بخصوص هاذ السؤال السيد الرئيس، فعلا أطلقت الوزارة برنامجا جد طموح خاص بتعزيز العرض الترابي الموجه للاستثمار، 83% من الجماعات الترابية تم تغطيتها بوثائق التعمير.

للإشارة فقط، خلال سنة 2022 تمت المصادقة على 25 مخطط توجيه تهيئة عمرانية منها 7 في طور المصادقة: سهل كرت، أكادير، الخميسات، تيفلت، سيدي علال البحراوي، إفران، أزرو، برشيد، بن سليمان، أسفي، العرائش الساحل.

106 وثيقة تعميرية جديدة منها: 72 تصميم تهيئة، 34 تصميم نمو التكتلات القروية، 15 تصميم تهيئة للمدن الكبرى التي كانت تعاني من غياب هذه الوثائق لمدة عقود.

وفي إطار اعتماد رؤية شمولية ومقاربة تشاركية مع الوكالات الحضرية، تم التوافق على عقود أهداف برسم سنة 2023، يتوقع بموجب وثائق التعمير أن يتم:

- فتح أكثر من 830.000 هكتارا كمناطق مخصصة للأنشطة؛

- فتح أكثر من 20.000 هكتار كمناطق مخصصة للمشاريع؛
- تطوير جيل جديد من وثائق التعمير، القواعد الثابتة والقواعد البديلة؛
- إعداد دراسات للملفات العالقة وتعميم الدراسة القبلية للملفات.

فقط خلال سنة 2022 تمت دراسة أكثر من 100.000 مشروعا منها، من بينها 20% من المشاريع الكبرى تمت الموافقة على 42% بمبلغ استثماري يقدر بـ 53.6 مليار درهم، والوزارة تعمل حاليا على تحيين الإطار القانوني المؤطر للتعمير بناء على مخرجات الحوار الوطني الأخير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم والتفاعل معه، ونسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

- أولا، من باب الإنصاف، نثمن المجهودات القطاعية المبذولة من أجل تنزيل برنامج الرفع من العرض الترابي الموجه للاستثمار، إذ نعتبر أن إعداد التراب الوطني وتهيئة المجالات وتعبئة العقار وتأهيله وتعزيز الحكامة الترابية من أهم مرتكزات ومقومات دعم الاستثمار ببلادنا؛

- ثانيا، السيد الوزير المحترم، نجاح هذا البرنامج الطموح رهين باتخاذ إجراءات عملية مصاحبة وبلورة إصلاحية، مؤسساتية وتشريعية، جوهرية بغية وضع حد للثقل وبطء المساطر وطول الآجال الترخيص لإقامة المشاريع العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية مراجعة المنظومة القانونية ذات الصلة بالتعمير، خاصة القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير والقانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات والمجموعات السكنية والتقسيمات العقارية، دون إغفال راهنية والحاحية تعزيز حكامة التعمير من خلال تأهيل الوكالات الحضارية ورقمنة خدماتها وإعداد تموقعها ترابيا وجعل التنمية وتحفيز الاستثمار في صلب أهميتها؛

- ثالثا، السيد الوزير المحترم، تجسيد العدالة المجالية والترابية والجهوية من أسس مرتكزات نجاح هذا البرنامج؛

- وفي هذا الإطار، نستبشر أهم المعايير المتخذة أو المعتمدة في تحديد وتوطيد المجالات الترابية للمناطق القابلة للتعمير، التي من شأنها استقطاب الاستثمارات على مستوى 29 وكالة حضرية.

وفي نفس السياق، نتطلع إلى كشف مآل المخططات الجهوية لإعداد التراب المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات.

ومن هذا المنبر، نشكر السيدة الوزيرة والسيد وزير الداخلية على الدورية الموجهة للسادة العمال والولاة لتسهيل المساطر للبناء في المجال القروي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر للسؤال الموالي، وهو السؤال الآني الثاني وموضوعه "تسوية وضعية البنايات غير القانونية".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل.

المستشار السيد الحسين مخلص:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة لمعالجة وضعية البنايات غير القانونية، خاصة بالعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا، الشكر للسيد المستشار ولفريق الأصالة والمعاصرة على طرح هذا السؤال، الذي يكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة جدا وأيضا عمرانية.

حيث تجاوبا مع مطالب المواطنين والمواطنات من أجل فتح أجل جديد من أجل تسوية البنايات غير القانونية، قامت الوزارة بتنسيق كامل وتشاور مع وزارة الداخلية بإعداد مشروع المرسوم رقم 2.23.103 بشأن منح رخص التسوية المتعلقة بالبنايات غير القانونية، وذلك وفقا للشروط والضوابط المنصوص عليها قانونيا.

وتمت المصادقة على هذا المرسوم خلال اجتماع مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 20 أبريل 2023، بمعنى أنه دخل حيز التنفيذ، في انتظار طبعا الصدور في أقرب الآجال.

وينص هاذ المرسوم:

- أولا، على فتح أجل جديد لإيداع ملفات طلبات الحصول على رخص التسوية لمدة سنتين إضافيتين، وذلك ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية؛

ثانيا، والجديد أنه يفتح إمكانية استفادة البنايات موضوع محاضر المخالفات، وتمكينها من إيداع طلب رخصة التسوية، مما سيسمح باستفادة عدد كبير من المواطنين.

فيما يخص مسطرة التسوية، فبعد وضع الطلب لدى رئاسة المجلس، تتم دراسة الملف من طرف لجان مختصة، وبعد الموافقة يتم تسليم الرخصة.

تستفيد من هذه الرخصة البنايات التالية:

- كل بناية أنجزت أشغالها دون الحصول على الرخصة مسبقا؛
- كل بناية أنجزت أشغالها بعد الحصول على رخصة البناء، لكن دون احترام المستندات التي سلمت على أساسها هذه الرخصة.

وتهدف هذه الرخصة إلى تمكين المواطنين والمواطنات من:

- الانتقال إلى وضعية قانونية؛
- خلق حركة استثمار جديدة مبنية على الاستقرار والأمن القانوني.
- تجويد الإطار المهني والمشهد العمراني بمدننا، واسترداد جزء من الموارد للجماعات المحلية أو الترابية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين مخلص:

يجب عدم مقارنة المجال الحضري بالعالم القروي، فالعالم القروي مجال له خصوصيته، ويضم فئات أغلبها فئات تعاني من الهشاشة، يجب أن تحظى باهتمام خاص، خاصة في مجال السكن، من خلال تبسيط مساطر البناء وعدم تعقيد طلبات الإصلاح، وتحديدا تلك التي تهدف إلى إدخال إصلاحات بسيطة، زيادة بيت أو السترة، ودار الوضوء اللي كنقولو ليه احنا، ودورة المياه، ولا عاوتاني تيكون واحد المشكل آخر، ملي كيبغي الإنسان باش يحط (dossier) في (la plateforme) كاين ناس ما عندهومش الأوراق، الأرض ديالو كيستغلها لمدة سنين، ديال الأجداد ديالو، ولكن اليوم ما عندوش الأوراق باش يحط الاوراق ديالو ف (la plateforme)، ولذلك كيتعقد الأمر في الآجال اللي.. (كلام غير واضح)..

وهي تدابير ستساهم بشكل كبير للحد من الهجرة القروية وتوفير شروط السكن اللائق لمغاربة القرى والبوادي وإعطاء مزيد من العناية بالأسرة القروية، انسجاما مع الرؤية الملكية الهادفة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لساكنة العالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلو.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد المستشار، هاذ الموضوع هذا يحظى بواحد الأهمية كبيرة جدا، والمعطيات اللي تكلمت عليها، ولا يعني الإكراهات اللي تكلمت عليها جزء منها موجود فالسؤال السابع، خاصة في شقه المرتبط بتبسيط الإجراءات فالعالم القروي، وأنا غنتناولها باش نعطيو الإمكانية للفريق، يعني المعني باش يطرح السؤال ديالو.

لكن لابد أن نتوقف عند هذا المرسوم، لأنه مرسوم جاء ليعالج مشكلات هي مطروحة الآن على أرض الواقع، ولابد أن نحيي الحكومة على هاذ المجهود اللي قامت به، لأنه صدر مرسوم في سنة 2019، لكنه لم يحقق الغايات ديالو، لماذا؟ لأنه فقط لم يعط الإمكانية للبنايات التي كانت موضوع مخالفات.

فبالتالي البنايات التي هي اليوم موضوع مخالفات، حتى هي من حقها أنها تستافد من هاذ الإمكانية التي يفتحها هاذ المرسوم، فبالتالي الحكومة حريصة على أنها تعالج المشكلة ديال التعمير فشموليته، جوج ديال الإجراءات كبيرة جدا: المرسوم زائد الدورية المشتركة، بالإضافة إلى الورش الذي تشتغل عليه السيدة الوزيرة واللي غادي يقدم إجابات كبيرة، لأن هذا واحد من الملفات التي تحتاج إلى مزيد من الاشتغال وفق قناعة مبينة على الحكامة أولا ووفق قناعة مبنية على أن هناك إمكانيات كبيرة يمكن أن تحققها بلدنا في هاذ المجال هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر للسؤال الثاني المبرمج في جدول أعمالنا هذا والمتعلق بـ "تقييم البرنامج الوطني لمدن بدون صفيح"، فليتفضل أحد أفراد فريق التجمع الوطني للأحرار لطرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

هل قامت وزارتكم بإعداد تقييم للبرنامج الوطني "مدن بدون صفيح"؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا فريق التجمع الوطني للأحرار على هاذ السؤال.

هذا واحد من الأوراش الكبرى التي أعطى جلالة الملك انطلاقتها في سنة 2004، يحظى بأولوية كبيرة لدى هذه الحكومة.

أولا، لاعتبارين:

الاعتبار الأول، لأن السكن هو حق دستوري.

وثانيا، لأنه ركيزة من ركائز الدولة الاجتماعية التي تشتغل عليها هذه الحكومة.

ومن بين الأهداف المسطرة لهذا البرنامج هو استفادة 270 ألف أسرة بناء على إحصاء سنة 2004، مكن هذا البرنامج من تحسين شروط العيش ومستوى السكن.

ثانيا، من التحسين في مستوى الاستفادة من تجهيزات القرب العمومية، المدارس، المراكز الصحية والخدمات إلى غير ذلك.

الإكراهات:

ما هي الإكراهات التي واجهت هذا البرنامج؟

بالإضافة إلى الإكراهات ذات الأبعاد التقنية والعقارية والتعميرية، هناك إكراهات متعلقة بنسبة التمدن التي تؤدي إلى تكاثر الأسر القاطنة بدور الصفيح.

الحصيلة:

- تم إعلان 60 مدينة بدون صفيح؛
- بلغت نسبة تقدم البرنامج 74%؛
- تحسين ظروف عيش 322.420 أسرة؛
- خلال سنة 2022 تمت معالجة 15.895 أسرة، وخلال سنة 2023 إلى حدود الآن تمت معالجة 3516 أسرة.

للإشارة، أزيد من 56% من الأسرة المتبقية والمعنية بهذا البرنامج "برنامج مدن بدون صفيح" تتمركز بكل من الدار البيضاء، سلا، الصخيرات، تمارة، مراكش، كرسيف والعرائش، لذلك اتخذت هذه الوزارة مجموعة من الإجراءات من أجل تسريع تنفيذ هذا البرنامج، وهاذ الإجراءات أولا هي:

- إشراك فاعلين جدد كالجهات، خاصة في إطار الجهوية التي تشتغل عليها بلادنا؛
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وتتواصل دائما الوزارة في تنسيق مع وزارة الداخلية من أجل العمل على معالجة جذرية لهذه الظاهرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، تريدون التعليق؟ تفضلوا.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على وضوحكم في التعاطي مع هذا الموضوع.

في هذا الإطار، نستحضر وإياكم أهمية موضوع السكن غير اللائق وما بات يفرضه من إشكالات تجمع بين ما هو اجتماعي، بما هو اقتصادي وتنموي.

نشارككم الاهتمام البالغ الذي يحظى به هذا الموضوع عندنا جميعا، ومن خلالكم عند هذه الحكومة التي أخذت على عاتقها ضمان سكن لائق لكل المغاربة تماشيا مع تطلعات جلالة الملك حفظه الله الذي أسس لتوجه جديد يضع حدا للاختلالات الحضرية والتفاوتات العمرانية التي تجسد ظاهرة السكن العشوائي في أفق بناء الدولة الاجتماعية التي نجتهد جميعا في إقرارها.

لذلك، مسؤوليتنا إنهاء السكن غير اللائق ومؤسسين بذلك لسياسة عمرانية تتماشى مع النمو الحضري الذي تعرفه بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

لا يمكن إنكار مجهود بلادنا المبذول في سبيل محاربة السكن غير اللائق، سواء فيما يتحقق من توفير سكن اجتماعي للفئات الهشة، أو فيما سيتحقق مستقبلا، إلا أن هذه الجهود تصطدم بعراقيل تعيق تنفيذها، وهنا يجب التنويه بشجاعة السيد والي جهة الرباط- سلا- القنيطرة على مجهوداته الاستثنائية في هدم دور الصفيح عمرت لعقود في حي المسيرة بتمارة وعلى أمل أن يواصل هدم باقي السكن الصفيحي وتعويض الساكنة المعنية في أفق القضاء عليه نهائيا في باقي الأقاليم.

إلا أنه بالرغم من المشاريع المنجزة في إطار البرنامج الوطني لمدن بدون صفيح، إلا أن نتائجه كانت محدودة ومتغيرة في مختلف الأقاليم، بحيث لم يضع حدا لانتشار دور الصفيح بسبب ظاهرة.. سواء بالوسط الحضري أو بهوامش المدن الكبرى، وهو ما يطرح أيضا جودة بعض الوحدات السكنية المنجزة لفائدة الأسر المستفيدة من السكن الاجتماعي والتي لا ترقى إلى مستوى الجودة المطلوبة، مما فاقم من معاناة تلك الأسر وأدى إلى فقدان الثقة لديهم.

لهذا يجب تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير السكن اللائق بمواصفات جيدة ومرافق أساسية تتيح خدمات للقرب لفائدة المستفيدين بتلك التجمعات السكنية بشكل يضمن الجودة ويحقق الإندماج العمراني ويعزز السوق العقاري، ويختصر الوقت في الإنجاز ومواجهة الحاجيات على أوسع نطاق لتفادي ما حدث في الصخيرات مؤخرا.

السيد الوزير المحترم،

إن تزايد الحاجة لسكن لائق، سواء للفئات الهشة أو الطبقة المتوسطة، بات يستلزم تبسيط المساطر المرتبطة بالتعمير والتراخيص، خاصة تلك المتعلقة بالتجزئة السكنية التي تعرف مشاكل كبيرة بمجموع من المدن أو تلك المتعلقة باستثمار القطاع الخاص في المجال العقاري المخصص للسكن، نموذج مدينة الدار البيضاء، في انتظار صدور المرسوم الخاص بالدعم المقدم للسكن الذي صادقنا عليه في القانون المالية في 2023.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار متفقون..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت المخصص لكم.

هل من تعقيب؟

إذا ما كانش ندوزو للسؤال الموالي، وهو السؤال الرابع وموضوعه "حصيلة برنامج تأهيل المدن العتيقة".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنسألكم عن حصيلة تأهيل المدن العتيقة بالمغرب وعن إمكانية يعني تعميم هاذ الورش أو هاذ البرامج على باقي المدن العتيقة بالمغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الذي ينوب عن السيدة الوزيرة هو السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان السيد مصطفى بايتاس.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

نيابة عن السيدة الوزيرة التي طرحت عليها السؤال.

شكرا السيد المستشار على طرحكم هاذ السؤال.

بالفعل تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك، حفظه الله، والداعية إلى وجوب المحافظة على التراث المادي واللامادي للمملكة، حيث أعطى جلالته انطلاقة لبرنامج تثمين ورد الاعتبار لثماني مدن عتيقة، شملت كل من الدار البيضاء والرباط وسلا والصويرة وتطوان ومراكش وفاس ومكناس.

تولي الوزارة أهمية خاصة لهذه الأنسجة التقليدية، حيث تمت تعبئة غلاف مالي قدره 4 مليار و381.56 مليون درهم ساهمت الوزارة بـ 688 مليون درهم.

وفي هذا الإطار، فإن مجموعة من الدراسات لمدن عتيقة أخرى في طور الإنجاز ومن بينها: تارودانت، الجديدة، بني ملال، كلميم، أسفي والعرائش.

الحصيلة على مستوى التأطير التقني والقانوني:

- تمت تغطية 16 من أصل 32 مدينة عتيقة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار مصادق عليها، أي بنسبة 50%، كما توجد عشر تصاميم تهيئة ورد الاعتبار في طور الإنجاز؛

- تم أيضا إنجاز 17 ميثاقا معماريا ومشهديا ما يجعل نسبة التغطية بهذه الوثيقة تصل إلى 53%.

على المستوى العملياتي:

- تم إنشاء خلية خاصة بالدراسة الأولية لطلبات التأهيل ورد الاعتبار المتعلقة بالتراث المعماري داخل الوكالة الحضارية لفاس بتاريخ 19 أبريل 2022؛

على مستوى التكوين:

- تم العمل على إدراج إشكالية المحافظة ورد الاعتبار للمدن العتيقة في التكوينات الأساسية لمدارس الهندسة المعمارية، الرباط وفاس وتطوان ومراكش وأكادير ووجدة وإحداث دبلوم الدراسات العليا المتخصصة بالمدرسة العليا للهندسة المعمارية بالرباط.

استنادا إلى مخرجات الحوار الوطني، تنكب الوزارة حاليا على بلورة إستراتيجية جديدة في مجالي التعمير والإسكان، تأخذ بعين الاعتبار تثمين التراث المبني الذي كان واحدا من المواضيع الأساسية التي تمت مناقشتها خلال اللقاءات التشاورية الجهوية.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نعطي الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

تفضلو.

المستشار السيد سعيد شاكر:

التعقيب ديالي موجه للسيدة الوزيرة المحترمة اللي كينوب عليها السيد الوزير.

قمنا بواحد (benchmark) داخلي وخارجي وحاولنا تقسيم التعقيب إلى شقين:

الشق الأول متعلق بمقارنة المغرب بالدولتين الصديقتين إسبانيا والبرتغال، وذلك راجع للسياق العام ألا وهو ترشح الدول الثلاث لاستضافة كأس العالم 2030.

الشق الثاني متعلق بالمقارنة على المستوى الوطني سنقارن مدينة فاس، يعني كنقصد المدينة العتيقة بباقي المدن العتيقة كمراكش، أكادير، الرباط، تطوان، طنجة، الصويرة.

موضوع الشق الأول:

لا شك أن ترشح المغرب المشترك بمعية إسبانيا والبرتغال لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2030 يعد بمثابة خطوة وازنة لصاحب الجلالة نصره الله، ولا شك أن قوة السياحية والبنيات التحتية اللازمة من شأنها تعزيز العلاقات بين الدول الأوربية ودول الجنوب وبين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه،

وبين القارة الإفريقية والعالم العربي والفضاء الأورمتوسطي.

من هنا تتجلى ضرورة تأهيل البنية التحتية وتأهيل المدن العتيقة، لما لها من علاقة وطيدة على القطاع السياحي والقطاع السوسيو-اقتصادي.

وفي هذا الصدد، محاولة منا تشخيص نقط القوة ونقط الضعف، يعني قمنا بواحد (benchmark) كما قلنا، حاولنا الرجوع إلى منشور المعهد الإحصائي الإسباني مفاده أن الأرقام الخاصة بنهاية العام 2022 التي تبلغ حوالي 72 مليون سائح، مازالت أقل بنسبة 14.3% عن النسبة المسجلة ديال 2019 اللي هي السنة المرجعية.

جل السياح تستقطبهم المدن العتيقة، مثل برشلونة، مدريد، اشبيلية، قرطبة، أين نوجد السيدة الوزيرة من هذه الإحصائيات، سيما أن النشاط السياحي الرسمي بالمغرب يركز على الموروث الثقافي الذي تعرضه المدن العتيقة.

الشق الثاني:

إذا كان ورش تثمين المدن العتيقة يعد رافعة حقيقية لتحسين معيشة الساكنة، هنا غادي نمشيو لمدينة فاس، كنقولو بأن الأهداف الإستراتيجية الملكية لم تتحقق بعد في مدينة فاس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نتكلم الدارجة، هنا غنتكلم بالدارجة، قمنا هاذ اليومين، دزنا بفاس، بالمدينة القديمة، لقيناها بحال شي حضارة آلت إلى الزوال، القضية ناشفة، الرواج مقتول والعديد من المحلات مغلوقة وبعض المحلات حاطين البلاكة للبيع، هنا كيتازد واحد الجيش ديال العاطلين وكتزاد معه الفقر والجريمة.

لذا نسائلكم أشنو هو سبب تأخر برنامج تأهيل مدينة فاس القديمة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل هناك من تعقيب؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد المستشار،

أنا فقط بغيت نحيي هاذ المقاربة ديال (benchmark) مع الدولتين، اللي جبتي في معرض التعقيب ديالك، لأنه بالفعل هذا النوع ديال المقاربات مهم، خاصة أمام ما تقبل عليه بلادنا.

لكن، أعتقد في فرصة إن شاء الله إذا كان ممكن نحصلو على هذاك (benchmark) ومن جهة أخرى أعتقد بأنه غادي تكون فرصة باش السيدة الوزيرة تقدم معطيات أكثر اللي ما كنظنش غادي تكون متطابقة مع التشخيص اللي عملتي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر للسؤال الخامس موضوعه "مشاكل تهيئة بعض المدن المغربية"، لمجموعة الدستوري الديمقراطي والاجتماعي، فليتفضل أحد الأعضاء مشكورا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما هي تدابير الوزارة لحل مشاكل تهيئة بعض المدن المغربية؟

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد رئيس مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

بالفعل تشهد بلادنا توسعا عمرانيا ملحوظا يتسم بتوسع مدارات المدن وبروز فضاءات متروبولية تشهد دينامية حضرية متسارعة تكرس الفوارق الترابية، لاسيما بين المجالين الحضري والقروي.

يهدف المخطط الترابي إلى استباق الدينامية التنموية وتوفير عرض ترابي ملائم يساهم في تلبية الحاجيات الآنية والمستقبلية للتجمعات العمرانية المعنية، ويساهم في توفير شروط العيش الكريم.

إلا أنه تعترضه مجموعة من الإكراهات:

- أولا، تقادم النصوص القانونية الخاصة بالتعمير؛
- ثانيا، تعدد المتدخلين وتداخل الاختصاصات.

لتجاوز هذه الإكراهات عملت الوزارة على نهج مقاربة جديدة تقوم:

- أولا، على مراجعة الإطار القانوني المؤطر للقطاع بناء على مخرجات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان؛
- ثانيا، استصدار جيل جديد من الوثائق أكثر مرونة تهدف إلى تقليص مراحل ومدة إنجازها باعتماد 3 مراحل عوض 6، وتحيين ومراجعة وثائق التعمير التي لم تعد تستجيب للمستجدات والدينامية الحضرية، وكحصيلة عملياتية تم التعاقد منذ 2015 مع 478 جماعة ترابية باستثمار عمومي إجمالي بلغ 63 مليار درهم، ساهمت فيها الوزارة بـ 11 مليار درهم.

منذ تعيين هذه الحكومة تم إبرام 51 اتفاقية بقيمة إجمالية تناهز 4.3 مليار درهم، وبمساهمة للوزارة تفوق 1.4 مليار درهم، وتهم 17 جماعة حضرية، حيث ساهمت الوزارة ب 960 مليون درهم من 3500 يعني 3.5 مليار درهم كاستثمار إجمالي.

ترمي هذه الاتفاقيات إلى:

1- تسهيل الولوج إلى الخدمات والمرافق العمومية؛
2- تهيئ الطرقات في الأحياء ناقصة التجهيز؛
3- تهيئة المدن العتيقة والحفاظ على التراث المعماري الأصيل وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياحي، كيف ما جا في المعرض ديال السؤال السابق في انسجام تام مع متطلبات الاستدامة والمحافظة على البيئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار المحترم، هل هناك من تعقيب؟

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الوزير.

وقبل الخوض في تفاصيل التعقيب، نريد أن ننوه بالعمل الجبار الذي تقومون به، والدليل هو صدور آخر دورية مشتركة بينكم وبين وزارة الداخلية حول تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء في الوسط القروي، والتي بعثت الأمل بين سكان القرى بعد سنوات من المعاناة والمطالبة بمثل هذه المبادرات في مجال التعمير.

وبالرجوع إلى موضوع سؤال مجموعتنا والذي يعتبر كذلك من بين المشاكل التي أصبحت تثقل كاهل المسؤولين، منتخبين وإداريين، فاليوم لا يمكننا الحديث عن الاستثمار وكذلك السياحة دون الحديث عن تأهيل المدن، فتراجع هذه المدن يؤثر بشكل مباشر على الوظيفة السياحية والتاريخية وأيضا على المستوى السوسيو اقتصادي لها.

السيد الوزير،

إن مشاكل تأهيل المدن حسب تقديرنا مرتبطة بثلاث محاور أساسية:

1- الجانب التشريعي، حيث أن القوانين المتعلقة بالتعمير كلها تعود إلى ما قبل سنة 1992، والتي تم إما تتميمها أو تكميلها فيما بعد، حيث أن هذه التعديلات الجزئية لا ترقى إلى مستوى المراجعة الشاملة في قطاع التعمير، وبالتالي صعوبة في تأهيل المدن والمراكز، كما أن التطور الذي عرفته هذه الأخيرة بحكم الواقع إيجابيا وسلبيا أصبح يتطلب إصدار مدونة شاملة للتعمير، باعتبار القوانين الحالية أصبحت متجاوزة؛

2- الحكامة الجيدة والالتقائية في البرامج: ذلك أن تأهيل المدن هو مجال لتدخل العديد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة، فاليوم لا يمكننا الحديث عن تأهيل المدن دون الحديث عن الالتقائية بالبرامج والمشاريع وعن البنية التحتية والتعمير دون النقل الحضري والنظافة العمومية والاستثمار والتشغيل؛

3- التنافسية الترابية والعدالة المجالية: حيث أنه من الملاحظ وجود تفاوت مجالي ووظيفي بين المدن داخل نفس الجهة، فمثلا نحن نناشد على أن تكون الرباط عاصمة للثقافة وبمواصفات دولية ومؤهلة لاستقطاب الاستثمارات العالمية، لكن هذا يقتضي منا تأهيل المدن المجاورة لها كإقليم القنيطرة، سيدي سليمان، سيدي قاسم، الخميسات، تمارة، لتخفيف العبء عن المركز وعدم التأثير على سرعة تطوره، علما أن كل واحدة من هذه المدن تعرف وثيرة تنمية مختلفة عن الأخرى، وهذا ينطبق على جهات أخرى؛

4- ملاءمة وثائق التعمير بالواقع: حيث أن هناك مجموعة من التجمعات السكنية تعاني من مشكل التسوية العقارية إلى حدود الساعة، رغم مرور سنوات على إنشائها، كما أن إمكانية دراسة الترخيص مستقبلا لإنشاء وحدات سكنية جاهزة بهندسة موحدة عوض بقع أرضية بتجزئات سكنية، على غرار مجموعة من الدول المتقدمة، الشيء الذي سيمكننا من خلق تنافسية ترابية، كما سيحافظ على جمالية العمران وهندسته، وتوحيد المشهد العمراني في المدن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهت المدة الزمنية المخصصة للتعقيب ديالكم.

إذن إلى ما كانش تعقيب السيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي وموضوعه "تطوير الخدمات الاجتماعية لمستخدمي الوكالات الحضرية".

أحد المستشارات أو المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لكم الكلمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

لتطوير الخدمات الاجتماعية للوكالات الحضارية، نسائلكم السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا الشكر موصول للسيدة المستشارة ولفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

وبمناسبة فاتح ماي، سنة عمالية، إن شاء الله، ملؤها التفاؤل والعمل وتحقيق المنجزات، إن شاء الله.

لعلمكم، السيدة المستشارة المحترمة، أنه بعد صدور القانون المتعلق

بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية الخاصة بموظفي القطاع والمؤسسات التابعة له، باشرت الوزارة تفعيل وتنزيل مقتضيات هذا القانون، حيث أنها ومن خلال مصالحها حرصت خلال الفترة الانتقالية على ضمان استمرارية الخدمات الاجتماعية المقدمة للموظفين والمستخدمين على صعيد الوكالات الحضارية ورصد جميع الاعتمادات اللازمة للاستفادة من حقوقهم.

هذا، وقد تم تعيين مدير المؤسسة خلال أشغال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 2 مارس 2023، والذي يباشر مهامه فعليا من خلال العمل على إرساء باقي الأجهزة الدائمة وفق المساطر والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن، والانكباب على إعداد برنامج عمل للمرحلة المقبلة يشمل كل المصالح المركزية واللامركزة التابعة للوزارة وكذا المؤسسات العمومية التابعة لها.

كما سيتم عقد دورة جديدة للمجلس الإداري للمؤسسة للمصادقة على برنامج العمل الجديد، بما يضمن مواصلة دعم وتقوية الخدمة الاجتماعية في إطار تعاقدي وضوابط قانونية، تضمن الحكامة في التدبير وتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، طبقا لأشكال الرقابة المقررة بموجب القانون الجاري به العمل.

كما تجدر الإشارة أيضا في هذا الصدد، إلى أنه قد عُقدت وبتاريخ 21 أبريل 2023 جلسة جديدة من الحوار الاجتماعي، حضرها ممثلو الفرقاء الاجتماعيون الأكثر تمثيلية على صعيد الوكالات الحضارية، وقد تم خلال هذا الاجتماع:

- التأكيد على مباشرة الوزارة؛
- تنزيل المطلب الهام المتعلق بالتعاقد التكميلي والعمل على تعميمه على كافة المستخدمين بكل الوكالات الحضارية، حيث تم رصد الاعتمادات اللازم لهذه العملية الاجتماعية المهمة برسم سنة 2023 وذلك بتنسيق مع كافة المتدخلين، والتي تبلغ حوالي 30 مليون درهم، تساهم الوزارة بثلثي المبلغ المبرمج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الوزير.

ولا يفوتنا كذلك أن نشكر السيدة الوزيرة على التجاوب الدائم مع أسئلة فريقنا، سواء الشفوية أو الكتابية، والتي تشكل أحد أبرز آليات التفاعل والحوار ما بين الحكومة والبرلمان.

ولا يسعنا اليوم، ونحن نثير موضوع تطوير الخدمات الاجتماعية لمستخدمي الوكالات الحضرية، إلا التعبير عن بالغ تقديرنا للجهود التي تبذلها شغيلة الوكالات الحضرية، وهي الجهود التي مكنت من أن تتبوأ الوكالات الحضرية دورا محوريا في تأطير نمو التجمعات الحضرية والقروية والمساهمة في تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير، وهو الأمر الذي لا شك في أن الدولة المشتركة الأخيرة الخاصة بتبسيط مسطرة الترخيص والبناء في الوسط القروي سوف تعززه.

السيد الوزير،

تسود حالة من الانتظارية والقلق لدى شغيلة الوكالات الحضرية منذ الإعلان عن فكرة إعادة الهيكلة، ودعوني هنا أؤكد لكم أن النقابة الوطنية للوكالات الحضرية بالمغرب المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ما فتئت ومنذ سنوات تدعو إلى إصلاح شامل وعميق للوكالات الحضرية، مع الحفاظ على حقوق ومكتسبات شغيلة القطاع التي حازتها بفضل نضالاتها وعملها اليومي وتفانيها في النهوض بمسؤولياتها.

السيد الوزير،

إننا إذ نثمن القرار الأخير للسيدة الوزيرة القاضي بتعميم التقاعد التكميلي لمستخدمي وأطر 29 وكالة حضرية، وهو القرار الذي جاء كأحد مخرجات الجلسة الأخيرة للحوار الاجتماعي القطاعي.

فإننا نعتبر أن أحد المداخل المهمة لتطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة لمستخدمي الوكالات الحضرية هو العمل على مراجعة النظام الأساسي المتعلق بالوكالات الحضرية والذي يجب أن يكون نظاما محفزا ومنصفا للموارد البشرية حتى تنخرط في الأفق الإصلاحي لهذه المؤسسات، التي لا شك أننا نعول عليها جميعا كي تلعب أدوارا مهمة وحاسمة في الأوراش الإصلاحية التي يعرفها القطاع على عهد الحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إلى ما كانش هناك تعقيب من طرف السيد الوزير، نمر للسؤال السابع والأخير في سلسلة الأسئلة الموجهة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وموضوعه "تبسيط مساطر البناء بالعالم القروي"، للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتقدم السيد رئيس الفريق السي عبد السلام مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

في الحقيقة، سؤال الفريق الاستقلالي اليوم كيتزامن مع دورية مشتركة ما بين وزارة الداخلية ووزارة الإسكان، واللي جا في صلب الموضوع لأننا لو

استطعنا تنظيم وتبسيط مساطر البناء في العالم القروي سنكون قد خطونا خطوة جد جد إيجابية.

لأن اليوم سبب المعاناة ديال الساكنة دالعالم القروي، وسبب المآسي ديال رؤساء الجماعات وبعض المسؤولين في الأقاليم، راه هذا عندنا واحد الشيء اللي هو يؤلمنا كثيرا، لأن ما عندناش قانون منظم، قانون مضبوط اللي غيمكن لو يشجع هذاك الساكن في العالم القروي، ما عندناش شي تنظيم وكنفرضو أشياء اللي هي مستحيلة.

أنا كنعرف شخصيا، طريق اللي هي أو سيد اللي بنا دويرة ديالو، وواحد البعد كبير خصك تمشي لو بشي طائرة إلى بغيتي توصل لعندو، ورغم ذلك راه كيتعذب وكذا، وكذا.. وراه عندو ذعائر.

أنا لازم باسم الفريق الاستقلالي كنوهو بالمجهودات اللي تبذلات فهاذ الإطار، وكنشكرو الساهرين على هاذ الدورية، لا السيد وزير الداخلية ولا السيدة وزيرة الإسكان أنها فكت واحد اللغز، رغم أن هاذ الدورية لا تفي بما هو مطلوب منها، منين تنتصفحو الدورية كنلقاو ما كاينش شي حاجة مضبوطة، بقات فضفاضة.

السيد الوزير المحترم،

كنظن راه عندكم يد، وأنتوما الحكومة كلها كتخدم بجسم واحد، وهذا واحد الامتياز اللي خصنا نحرصو عليه، فكنأكد أننا لازم ننكبو على هاذ الدورية لأن جل رؤساء الجماعات معنا اليوم، وراهم كلهم غادي يكونو كيشاطروني الرأي أن ما كاينش وضوح فين نبنيو وشحال نبنيو، واش عندي هكتار واش ما عنديش، هاذي كلها أشياء اللي أصبحت متجاوزة.

واحنا عندنا اليقين الكبير في الإرادة ديال هاذ الحكومة باش أنها.. إلى استطعنا غير نخرجو هاذ القانون، راه احنا غنكونو اعطينا واحد (l'avantage)، أعطينا واحد الامتياز كبير لساكنة العالم القروي باش يبقاو جالسين لنا في العالم القروي.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار، استهلكتم الوقت المخصص لهاذ السؤال.

إذن الجواب للسيد الوزير، تفضلوا.

<u>السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

أولا ماشي غير الإخوة المستشارون الذين يشاطرونك الرأي، الحكومة أيضا تشاطرك الرأي.

وهاذ الدورية، السيد الرئيس المحترم، جات بناء على واحد القناعة أساسية تشكلات عند هاذ الحكومة، أولا لأنها حكومة سياسية، أولا لأن أعضاء هاذ الحكومة كلهم مرتبطين بمجال وبالتراب، وتيعرفو الإشكالات اللي واقعة في العالم القروي، وواقعة في مجموعة من المراكز شبه قروية.

واللي هاذ الموضوع هذا أرق الساكنة لمدة سنوات وسنوات، وكنا نناضل وكنا أيضا نترافع عليه من مواقع مختلفة، حينما كنا نواب برلمانيون.

فبالتالي، كان طبيعي جدا أن التصرف ديال هاذ الحكومة والتحرك ديالها يمشي فهاذ الاتجاه.

جوج ديال الإجراءات تكلمت عليهم وهنا غادي نرجع للكلام ديال السيد المستشار السيد مخلص.

جوج ديال الاجراءات مهمين خصنا نتوقفو عندهم:

أولا المرسوم: لمعالجة مشكلة البنايات، خاصة فتحنا المجال، قلت البنايات اللي كانت موضوع ديال محاضر وهذا مهم جدا، لأنه ملي كتجيب مرسوم خصك تجيبو لمعالجة وضعية غير قانونية، فبالتالي ما يمكنش تدير مرسوم لمعالجة وضعيات قانونية، هذا واحد، لأن المرسوم السابق اللي صدر في 2019 ما كانتش فيه هاذ الإمكانية، هاذ الدورية الآن اللي جات مشتركة جات باش تتجاوب على واحد الإكراهات كيعانيو منها السكان ديال العالم القروي.

كنعرفو اليوم بأنه الإبن ملي كيبغي يتزوج راه كيبني في جوار البيت ديال الأب ديالو، هاذ الشروط اللي كانت موجودة فهذاك القانون في أفق إن شاء الله أنه تم معالجة هذا الموضوع بشكل جذري، على الأقل نفتحو واحد المجال لكي نعالج هاذ المعضلات ونعطيو الإمكانيات للساكنة فالعالم القروي، خاصة فهاذ الظروف اللي احنا كلنا كنعرفوها.

لذلك، السيدة الوزيرة بتاريخ 28 أبريل من 2023، قامت باستصدار الدورية المشتركة مع السيد وزير الداخلية، وطبعا هذا كان التزام سابق من عند السيدة الوزيرة في هاذ المجلس الموقر.

الإجراءات:

- أولا، تحديد مدارات الدواوير غير المغطاة بوثائق التعمير من طرف اللجان الإقليمية تحت إشراف السادة الولاة والعمال، تضم مختلف المصالح المعنية من أجل توحيد طرق التعامل مع ملفات الترخيص بالبناء في الوسط القروي والتراخيص للساكنة القاطنة داخل تراب هذه المدارات بالبناء دون اشتراط - وهذا هو المهم - مساحة الهكتار الواحد وفق ضوابط ومسطرة واضحة؛

- ثانيا، تفعيل انعقاد لجنة الاستثناءات المنصوص عليها قانونا، المادة 35 من المرسوم المتعلق بقانون التعمير والدعوة لاجتماعها من طرف السيد رئيس الجماعة أو العامل بحضور ممثل عن الوكالة الحضرية وممثلي التجهيز والفلاحة، وذلك للنظر في الطلبات الفردية أو لتحديد معايير عامة يتم العمل بها من طرف لجن دراسة ملفات طلبات الترخيص؛

- ثالثا، عدم إلزام المواطنين بوثائق إدارية غير ضرورية، مراعاة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للساكنة القروية؛

- رابعا، تفعيل أكبر للمساعدة المعمارية والتقنية، لاسيما داخل الدواوير التي تمت برمجتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، باسم السيدات والسادة المستشارين المحترمين نشكركم السيد الوزير نيابة عن السيدة الوزيرة على مساهمتكم في أشغال هاته الجلسة والأجوبة على السادة المستشارين في هذا القطاع.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، حول "تقليص الفاتورة الطاقية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وفي البداية مع سؤال، دائما للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "تقليص الفاتورة الطاقية"، فليتفضل السيد المستشار.

تفضلوا..

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن إستراتيجية الوزارة لتقليص الفاتورة الطاقية الوطنية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الموالي وهو السؤال الثاني موضوعه "إستراتيجية الحكومة للتقليص من الفاتورة الطاقية" لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد الرئيس..

المستشار السيد محمد البكوري:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

السؤال الآني الثالث وموضوعه "تقليص الفاتورة الطاقية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

والسؤال الآني الرابع دائما في نفس الموضوع أو وحدة الموضوع لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الخامس وموضوعه دائما نفس الموضوع.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني السادس للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا..

المستشار السيد محمد عموري:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة لكم الكلمة الآن في مواجهة نفس السؤال.

تفضلي.

السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا للسيدات والسادة المستشارون المحترمون.

فاليوم عندي هاذ الشرف العظيم باش نحضر اليوم هاذ الجلسة الدستورية باش نجاوب على واحد السؤال محوري اللي عندو واحد الأهمية جد بالغة، خصوصا أنه كيشغل بال المواطن المغربي، وكيتعلق بتقليص الفاتورة الطاقية الوطنية، كما أشكر الفرق النيابية لتقديمها لهذا السؤال الهام، وهي طبعا فرصة سانحة للنقاش الجاد.

فطبعا أولا كنتشرف أن أذكركم، السادة والسيدات المستشارون المحترمون، ومن خلالكم أعضاء مجلسكم الموقر بالظرفية الاقتصادية والظرفية المالية والظرفية الطاقية العالمية اللي هي غير مسبوقة، وعلاش نسميوها غير مسبوقة؟ لأنها مختلفة من الربعينات، ما بعد الحربين و"عام البون"، وغير مسبوقة لأنها مختلفة من الثمانينات، لما كان "برنامج التقويم الهيكلي" في المغرب، ومختلفة وغير مسبوقة حتى بعد حرب العراق وحتى بعد الأزمة ديال 2008.

وغير مسبوقة، أولا بسبب الاختلالات اللي عرفناها في مسالك الإنتاج ومسالك التوزيع ومسالك اللوجيستيك اللي كانت وراء ارتفاع تكاليف النقل والشحن بعد الجائحة في معظم المواد، بما فيها المواد الطاقية، ولكن حتى في مواد أخرى.

وأيضا، بسبب ارتفاع الطلب على المواد الأولية وارتفاع الضغط على أسعار الفائدة، والمشكل ماشي هو ارتفاع الطلب ولا ارتفاع الضغط على أسعار الفائدة، المشكل هو أنه ذلك كان يتم في بعض الأحيان بشكل غير

معقلن.

وكاين واحد السبب ثالث اللي هو سبب جوهري فهاذ القطاع هو الانخفاض الهيكلي للاستثمارات الطاقية في الحقبة السابقة، وانخفاض صادرات بعض الدول من أكبر مصدري الطاقة والمواد الطاقية لأسباب، اللي هي أسباب سياسية أو إيديولوجية أكثر مما هي تقنية أو تجارية.

فطبعا انعكست هاذ الظرفية على المسار التنموي للعديد من الدول، بما في ذلك المغرب، ولذلك عملت وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات بما فيها الخطة الاستعجالية اللي مكنت بلادنا للولوج لأول مرة في التاريخ إلى السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال، مما مكن البلاد ديالنا من تنويع مواردها ومكن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من تلبية حاجيات محطتي تهادرت وعين بني مطهر.

إذا كان فيه أي لبس أو أي تردد حول حاجيات المغرب من الغاز الطبيعي أو حول الدور والنجاعة ديال الغاز الطبيعي، خصوصا مقارنة مع الفيول ولا مع الفحم، فأحسن دليل على ذلك هو أن الواردات اللي سجلنا عبر الربط المشترك ما بين المغرب واسبانيا، الواردات الشهرية ارتفعت بأكثر من 167% في الأربع الأشهر الأولى من هذه السنة.

ونحن اليوم برهنا أن الوصول إلى هاذ السوق ديال الغاز الطبيعي المسال، السوق الدولي، يساعد في تسريع تطوير الطاقات المتجددة، يساعد في الخروج من الطاقة الأحفورية، يساعد من إزالة الكربون في الكهرباء والصناعة، ويساعد طبعا في تقليص فاتورة الطاقة.

ونحن اليوم بصدد تسريع الاستثمارات في البنية التحتية الغازية، وهذا ورش منتظر منذ 2009 وسوف نعلن الجديد في هذا الميدان قريبا.

كل ما يمكن أن أقوله اليوم هو أن الاستثمارات الأولية اللي جاية من القطاع الخاص غادي تناهز ما بين 4 دالمليار إلى 8 دالمليار ديال الدرهم في الأجل القريب.

فيما يخص الطاقات المتجددة، تم خلال العام الماضي، الترخيص لعدة مشاريع جديدة والقدرة الإجمالية هي 1000 ميغاوات، وهي أكبر قدرة رخصتها الوزارة في عام واحد في التاريخ ديالها.

كما تمت بلورة مجموعة من المبادرات والبرامج الجديدة، منها تنفيذ برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة، ومنحنا الترخيص لأول مشروعين لتزويد المناطق الصناعية في القنيطرة وطنجة بواحد القدرة كتفوت 150 ميغاوات.

فيما يخص الجانب التشريعي والقانوني، كيفما كتعرفو، اصدرنا قانونيين جد مهمين هاذ السنة، القانون رقم 40.19 المغير والمتمم للقانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، والقانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

وهاذ القانونين كيهدفو لحاجة وحدة هي تمكين المواطنين بما فيهم أصحاب المنازل والمقاولات الصغرى والمتوسطة من الولوج إلى الطاقات المتجددة ذات التكلفة المنخفضة والتحكم بشكل أفضل في استهلاكهم الطاقي وتقليص فواتيرهم.

سوف تتساءلون حول النصوص التنظيمية، ولذلك أخبركم أنه تم إصدار قرار كان يعرف تأخرا كبيرا منذ 2011، وهو القرار المحدد لمناطق الاستقبال للطاقة الشمسية، مما سيمكن من تطوير مشاريع من الحجم المتوسط والصغير، إضافة إلى الفتح الفعلي للشبكة الوطنية ذات الجهد المتوسط، حيث تم إصدار القرار المتعلق بالأظرفة التي تهم جميع مسيري الشبكات، شبكات التوزيع الكهربائي على الصعيد الوطني.

وبما أننا نتكلم عن الشبكة، وهذه نقطة جد مهمة، أذكركم أن آخر مخطط التجهيز الكهربائي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في يوليوز 2019، يعني منذ أربع سنوات، وتفعيلا لآليات الحكامة في القطاع، انكبت الوزارة هذه السنة على القيام بمجموعة من المشاورات حول هذا المخطط، مع المكتب، مع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، مع المستثمرين الخواص، مع الفاعلين الاجتماعيين، وأطلقنا على هاذ الورش اسم "الحوار المخططي"، لأن المصادقة على هاذ المخطط الجديد من طرف المجلس الإداري للمكتب أخذا طبعا بعين الاعتبار كل المستجدات اللي كيشهدها هاذ القطاع ديال الكهرباء، المشاريع ديال الطاقات المتجددة، الغاز الطبيعي، الوسائل المرنة تبدلات نظرا للظروف الدولية والوطنية، وإن شاء الله المصادقة على هاذ المشروع غادي يمكن باش يعطي واحد القفزة نوعية وانطلاقة جديدة لمشاريع الاستثمار في هاذ المجالات.

فصلب هاذ "الحوار المخططي"، اللي غادي يمكننا من توقيع العقد البرنامج ما بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، هو أن يتماشى مع توجه بلادنا نحو تخفيض التكلفة ديال كيلوواط/ الساعة كما هو موصى عليه في النموذج التنموي الجديد.

فيما يخص الشق الثاني اللي هو تفعيل إجراءات النجاعة الطاقية، هدفنا اليوم هو باش نرجعو ونفعلو ونحققو الاقتصاد فالطاقة ديال 20% على الأقل في أفق 2030، هاذ الورش حتى هو عرف عدة تأخرات كبيرة منذ سنة 2009، ونحن نشتغل اليوم على تفعيل هذه الإجراءات في قطاعات النقل والبنايات والصناعة والفلاحة والإنارة العمومية مع الجماعات الترابية.

كما أن الوزارة بصدد تحيين "ميثاق مثالية الدولة" مع الجماعات الترابية، والذي سيمكن من إعطاء دفعة جديدة لإجراءات النجاعة الطاقية في الإدارات، في المؤسسات العمومية، للعقلنة ديال الاستهلاك ديالها والتقليص من الفاتورة الطاقية.

فيما يخص المحروقات: الوزارة كانت أحدثت في يناير 2023، واحد اللجنة مكونة من الفيدرالية الوطنية لأرباب وتجار ومسيري محطات الوقود في المغرب، وتجمع النفطيين بالمغرب، وفيدرالية الطاقة ووزارة الاقتصاد والمالية، من أجل إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 67.15 في إطار واحد المقاربة جد تشاركية.

وتنكب هذه اللجنة الآن على تقديم مشاريع المراسيم التطبيقية بهدف تطوير هذا القطاع والرفع من العقوبات لجعلها أكثر زجرية والحد من الممارسات السلبية.

ومن خلال جعل هاذ القطاع، القطاع ديال المحروقات، أكثر تنافسية وأكثر شفافية وأكثر ضمان لجودة المواد المعروضة للبيع، هاذ الشي من شأنه أن يقلص الفاتورة الطاقية للنسيج الاقتصادي المغربي وللمواطن.

وهاذي فرصة باش نتطرق لمسألة ولا سؤال الغازوال الروسي، والعديد من التساؤلات اللي تطرحت حول موقف المغرب من هاذ التحولات الجيوسياسية العالمية والتحولات اللي عرفتها الأسواق الطاقية العالمية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وطبعا الغريب في الأمر هو أن المغرب يتم تصنيفه فهاذ التساؤلات في نفس المرتبة كدول أخرى جد مستهلكة كتركيا، والهند، ولابد لا بأس هنا أن أذكر ببعض المعطيات:

أولا، واردات المغرب من الغازوال الروسي ما تتجاوزاتش 10% من مجموع الواردات السنوية حسب معطيات إدارة الجمارك.

نوع العقوبات اللي تفرضات على النفط الروسي خلات الإمدادات في السوق لتفادي تذبذبات الأسعار، شريطة طبعا الشراء بثمن أقل من 750 دولار للطن فيما يخص الغازوال.

بغيت نذكر أيضا أن الاستهلاك ديال المغرب من المواد النفطية ما كيتجاوزش 0.2% من السوق العالمية، فهذا هو وزن المغرب في السوق النفطية العالمية، 0.2%، وإلى تحدثنا على الغازوال هاذ النسبة تهبط لـ 0.05% من السوق العالمية، بينما تركيا على سبيل المثال تستهلك 5 دالمرات أكثر من المغرب، الهند تتستهلك 25 مرة أكثر من المغرب، وهاذ الأسواق بحال تركيا والهند كتعرف واحد النمو في الاستهلاك أكثر من 5% بينما النمو الاستهلاك ديال المواد، خصوصا المواد النفطية، المحروقات في المغرب ما كتتجاوزش 2 ولا 2.5%.

فهاذ مسألة الحرب الجيوسياسية العالمية ما عندها حتى شي وقع إيجابي، سواء على الفاتورة الطاقية الوطنية ولا على فاتورة المواطن، ولكن اللي عندو وقع إيجابي هما المشاريع والبرامج اللي طلقاتها الحكومة، لأنه هذا هو اللي غادي يحمي المواطن من آثار تقلبات الأسعار، وخاصة من خلال فتح المجال أمام الإنتاج الذاتي للطاقة، كيفما كانت النوع ديالها.

إلى شفنا فاتورة شراء المواد الطاقية برسم 2022 للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تضاعفت مرتين مقارنة مع سنة 2021، متوسط هاذ الفاتورة في 4 سنوات قبل 2021 كانت 21 مليار ديال الدرهم، تكلفة إنتاج الكهرباء للمكتب زادت 64 سنتيم للكيلووات/الساعة، أي ارتفاع بـ 66% مقارنة مع 2021.

فطبعا ارتفاع تكلفة الشراء ديال المواد الطاقية هو سبب مباشر لارتفاع هاذ تكلفة الإنتاج الكهرباء للمكتب، ولكن هناك أسباب غير مباشرة تتجلى أيضا في فاتورة عدم الإصلاح واللي سبق لي أشرت لها فهاذ المجلس الموقر، واللي كتزاد يوم عن يوم ملي تنعطلو الإصلاح، فرغم هاذ الظرفية الراهنة ورغم هاذ الارتفاع ما انعكسش على الفاتورة الكهربائية للمواطن، واصلت الحكومة المجهودات ديالها لدعم المواد الطاقية، الكهرباء: 5 دالمليار ديال الدرهم اللي ضخت؛ دعم استثنائي ومستهدف لمهنيي النقل: 5 المليار؛ دعم غاز البوتان الإجمالي: 20 مليار ديال الدرهم.

وبغيت غير نشير أن الحكومة لما تتواصل حول حجم أو لا كيفية الدعم، فهذا طبعا ليس من باب الشفقة، ولكن هو من باب الشفافية حول الهياكل التنظيمية للاحتفاظ (المقصود: للحفاظ) على التوازنات المالية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خصوصا كما أشرنا في يناير 2022 بعض الأسابيع قبل الحرب أن الآثار الجانبية لأسعار الطاقة والتذبذب في أسعار الطاقة على التضخم الوطني هي اللي صعبة في التحكم عليها، ويجب مواكبتها بطريقة جد منتظمة وجد تدريجية وجد مستهدفة، وجد شفافة، وليس بشكل اعتباطي، وذلك لكي لا يكون لهذه الآثار الجانبية أثر مضاعف على التضخم مقارنة مع الآثار الأولية لكلفة الطاقة وتذبذب الأسعار ديالها.

وطبعا، فإضافة إلى تقليص الفاتورة الطاقية الوطنية بكل الطرق اللي أشرت لها، ينبغي أيضا تفعيل الرافعة الثانية اللي هي جد مهمة، اللي هي النجاعة الطاقية والتشجيع على الاقتصاد في الطاقة، فاحنا كنعملوها بطريقة جد منتظمة وتدريجية، طلقات الوزارة..

السيد رئيس الجلسة:

بقات ليكم 3 دقائق السيدة الوزيرة إذا بغيتو تحتفظو بها للرد في التعقيب. ممكن ؟.. ياله تفضلوا.. هي اللي بقات.

إذن نعاود نعطي الكلمة للتعقيب من بعد باش نخليو لك هاذ 3 دقائق تقدرو تعقبو بها.

إذن أعطي الكلمة للسادة المستشارين المحترمين والسيدات في إطار سلسلة ديال التعقيب على الرد ديال السيدة الوزيرة اللي احتفظت بـ 3 ديال الدقائق من أجل الرد على التعقيب.

إذن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فلكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على كل هذه الإيضاحات، اللي بينت على واحد الرؤية جيدة بالنسبة لهاذ الإشكالية ديال تقليص الفاتورة الطاقية الوطنية، وهناك بعض المعطيات على كل حال اللي كتبين بأن الفاتورة الطاقية للمغرب برسم العام الماضي سجلت واحد الرقم قياسي: 153 مليار درهم، بزيادة قدرها 102% بسبب ارتفاع أسعار المنتجات البترولية في السوق الدولية، هذا فاقم كلفة الطاقة من العجز التجاري للمغرب بزيادة بلغت 56.5%، ناهيك على أن الفاتورة الطاقية تلتهم نصيبا مهما من رصيد المغرب من العملة الصعبة

الضرورية لضمان حاجيات السلع والخدمات من الخارج.

حجم الواردات من المواد الطاقية لم يعرف ارتفاعا من حيث الكمية، لأنه شهد ارتفاعا قويا من حيث القيمة، وفق ما تبينه أرقام مكتب الصرف، المغرب يستورد حاليا احتياجاته من المواد الطاقية المكررة من الخارج، وهو ما يعرضه بشكل مباشر لتقلبات أسعار السوق الدولية.

والمغرب كان يستورد النفط الخام من الخارج ويتم تكريره بمصفاة "سامير" بالمحمدية التي توقفت منذ 2015، مما شكل عبئا كبيرا على الفاتورة الوطنية للطاقة.

في الوقت اللي ارتفعت فيه الأرباح الناجمة عن عملية التكرير من حوالي 5 دولار للبرميل في السابق إلى 20 دولار حاليا، وسوق النفط الخام انفصل عن سوق الغازوال الصافي حيث يبقى الأول مستقرا في السعر في حين يشهد المكرر تقلبا مستمرا.

وبالتالي، من وجهة نظرنا كفريق استقلالي، فإن إعادة إحياء مصفاة "سامير" يشكل حلا جوهريا بالإضافة لدورها في التكرير، فهي تحتوي على قدرات تخزينية كبيرة يمكن أن ترفع من المخزون الوطني للمواد البترولية وبالتالي التخفيف من تأثير الفوري لارتفاع الأسعار دوليا.

إضافة لخلق منافسة بين القطاعات العمومية من أجل ترشيد وعقلنة استعمال الموارد الطاقية من ماء وكهرباء ومحروقات من خلال متابعة أشغال الصيانة الدورية والمستمرة لمكيفات الهواء، استبدال المصابيح العادية بمصابيح اقتصادية إلى غير ذلك.

متابعة أشغال المراقبة والصيانة الدورية مستمرة لجميع مواقع إمدادات المياه مع العمل على إدماج السيارات الهجينة والسيارات الكهربائية تدريجيا في أسطول سيارات الدولة مثلا، وفي الأسطول العام في بلادنا.

بالإضافة إلى تحسيس الموظفين وتوعيتهم بأهمية الاستعمال المعقلن للطاقة وتحفيز القطاع الخاص على ذلك أيضا.

كل هذا يهدف إلى السعي لتحقيق انتقال فعال وسريع نحو الطاقات البديلة، وذلك عبر الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة ديال النجاعة الطاقية، وأيضا السيدة الوزيرة نتمنى أن يمر الاستمرار في دعم الصناعات، لأن هناك من خلال برنامج ديال "مغرب المقاولات"، و"برنامج تطوير" اللي هو صندوق مهم جدا واللي كيدعم الصناعيين لتغيير الآليات لنجاعة اقتصادية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن للفريق الموالي، فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا..

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نشكركم على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب، منوهين بجهود الحكومة المبذولة لتحقيق الإستراتيجية الوطنية الطاقية وتسريع الانتقال الطاقي وتعزيز النجاعة الطاقية التي يشرف عليها بطبيعة الحال جلالة الملك حفظه الله، والذي يحرص بصفة شخصية على تتبع مثل هذه الأوراش، وعلى رأسها ورش إنجاز الطاقات المتجددة.

وبهذه المناسبة، نجدد التعبير في فريق التجمع الوطني للأحرار عن اعتزازنا بهذه المقاربة المتميزة التي اعتمدتها بلادنا لتنزيل هذه الإستراتيجية، تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة، لمتابعة تنزيلها، ولتحقيق الانتقال الفعال والسريع نحو الطاقات البديلة، والتخلص من التبعية للخارج في مجال الطاقة، وإيقاف نزيف الفاتورة الطاقية التي ظلت لعقود من الزمن تنهك الميزانية العامة للدولة، من جهة، وللحفاظ على التوازنات البيئية من جهة ثانية.

منوهين بقرار الحكومة بعدم تغيير أسعار الكهرباء، على الرغم من التكلفة الإضافية الباهظة للمواد الأولية، وليبقى الكهرباء في ثمنه الأصلي، حيث رصدتم ما مقداره 6 مليار درهم للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

السيدة الوزيرة،

نقر بوجود مجهودات جبارة تقوم بها وزارتكم، وأكثر من ذلك لربح رهانات الأمن الطاقي والتنمية المستدامة لحلحلة معضلة التشغيل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، لكن بالرغم من ذلك أن الفاتورة الطاقية الوطنية لازالت مرتفعة جدا تعتمد على الطاقة الأحفورية المستوردة، مما يجعل بلادنا دائما تحت ضغط الأسواق الدولية واللايقين الذي فرضته الحرب الروسية الأوكرانية، وآثار ذلك بادية على الاقتصاد الوطني.

في هذا الإطار نتساءل، السيدة الوزيرة، عن مآل المكافأة (bonus) التي تمنح من الطاقة الكهربائية التي تستهلكها كل أسرة، والتي سبق وأعلنتم عنها في وقت سابق.

ثم كذلك نتساءل، السيدة الوزيرة، عن مآل 55 مشروع يوجد حاليا قيد الدرس في إطار المشاريع التي تم إنجازها وتطويرها في مجال الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى مشاريع أخرى مرتبطة بها توجد في مرحلة التطوير أو الإنجاز، تراكم قدرة كهربائية منشئة تقريبا تبلغ حوالي 4.6 جيكاوات.

لذا ندعو إلى ضرورة النهوض بمجال الانتقال الطاقي وتطوير الطاقات المتجددة عبر تسريع وتيرة تطوير الطاقات الشمسية والريحية والتموقع في الاقتصاد الخالي من الكربون في العقود القادمة وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع التي توجد قيد التطوير، وكذا التثمين الأمثل لتنافسية المغرب من أجل

استقطاب مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا القطاع، وتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الثلاثة للطاقة الشمسية "نور- ميدلت" والتركيز على مجالات تحلية مياه البحر والقطاع الواعد "الهيدروجين الأخضر" واستخداماته.

لذا فإن الحكومة مطالبة بتسريع...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

تفضلوا..

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا لكم وللتوضيحات التي قدمتموها.

السيدة الوزيرة،

لقد أضحت إشكالية ارتفاع الفاتورة الطاقية أحد أهم محاور النقاش العمومي في بلادنا، نظرا للارتفاع المستمر الذي تعرفه أسعار الطاقة والتي زادت بنسبة كبيرة أي 7.2%، الأمر الذي فاقم من مستوى العجز التجاري ببلادنا من جهة، وأثر بشكل كبير على القدرة الشرائية لعموم المواطنين من جهة أخرى.

اليوم، نتحدث عن أزمة كان من المفترض أن تكون متجاوزة في ظل العمل الاستراتيجي الطاقية الوطنية التي جاءت بناء على رؤية ملكية سامية قصد تعزيز موقع بلادنا ضمن مصاف الدول الرائدة في مجال الانتقال الطاقي وتحقيق السيادة الطاقية وتقليص التبعية البترولية.

لكن، السيدة الوزيرة، رغم وجود هذا التوجه الاستراتيجي، نسجل غياب روح الإبداع لدى الحكومة في التعاطي مع هذا القطاع.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا نسجل وبكل أسف أن هذا الارتفاع في الفاتورة الطاقية ببلادنا هو نتاج نظام طاقي يتميز بتبعية كبيرة للخارج، وهيمنة المنتوجات البترولية والمحروقات بشكل عام، وزد على ذلك ضعف الدينامية في استخدام الطاقات البديلة والمتجددة، إضافة إلى الاختلالات التي لازالت تطال سوق المحروقات في ظل غياب هيئة للضبط تضمن الشروط التنافسية الأساسية وفي ظرفية تتميز كذلك بالاحتكار للمنتوجات النفطية، وبالطبع لا ننسى تعطل عمل مصفاة "لا سامير" التي لا نزال نستبشر خيرا بتشغيلها من أجل تثمين المخزون الوطني من المواد البترولية وتحقيق تنافسية حقيقية في هذا المجال.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في ظل هذه المؤشرات، إن ما يجب العمل عليه اليوم من أجل تجاوز هذه الأزمة، هو القيام بتغيير جذري في طريقة تدبير القطاع الطاقي عبر تفعيل حقيقي لآليات الحكامة وتعزيز مستوى الشفافية.

كما يتعين وضع العدالة الاجتماعية في صلب تنزيل الإستراتيجية الطاقية واستغلال مؤهلات بلادنا في مجال الرياح والطاقة الشمسية بشكل مستدام، وبالتالي يمكن لبلدنا أن توفر الرفاهة لعموم المواطنات والمواطنين من حيث تعزيز القدرة الشرائية والخروج من الهشاشة والتبعية الطاقية وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التنافسية للمقاولات المغربية العاملة في هذا المجال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة للفريق الموالي، فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا، أحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على المعطيات القيمة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نسجل بإيجابية المنحى التنازلي لأسعار المحروقات مقارنة بالفترة الماضية، وإننا واثقون من قدرة بلادنا على مواجهة التحديات المرتبطة بهذا المجال، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وتوجيهاته النيرة، والتي بفضلها استطاعت بلادنا الحفاظ دائما على التوازنات الماكرو اقتصادية.

إلا أن الحكومة مطالبة بالمزيد من وثيرة الإصلاحات لتحقيق برنامجها الحكومي.

وجدير بالذكر أن بلادنا قد بادرت سنة 2009 إلى اعتماد إستراتيجية طاقية وطنية واعتبارها من الأولويات الوطنية.

وكذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة ننوه بمجهوداتكم المبذولة لتحقيق الإستراتيجية الطاقية الوطنية وتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي في مجال التنمية المستدامة وتسريع الانتقال الطاقي وتعزيز النجاعة الطاقية.

وإننا كذلك نأمل من الحكومة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان الأمن الطاقي بما ينسجم مع خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وضمان تنويع المصادر الطاقية والانفتاح على الطاقة النووية السلمية، كما هو مذكور في الإستراتيجية الوطنية سنة 2009، لتكميل الطاقات المتجددة وليس لتعويضها وخاصة في مجال توليد الكهرباء واستعمال جزئي من هذا الكهرباء لتحلية ماء البحر، خاصة مع نجاح العديد من دول العالم في التحول نحو الطاقة النووية في أوروبا وآسيا وأمريكا والدول العربية كالإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية.

وأخيرا، نتمنى لكم السيدة الوزيرة المحترمة، النجاح في تدبير هذا القطاع الأساسي في نجاح البرنامج الحكومي، وإذ نؤكد لكم دائما يعني الدعم التام

لتحقيق أمننا الطاقي بأثمنة تتماشى مع متطلبات السوق العالمية ومتطلبات كذلك المواطنين والمواطنات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الحركي الآن.

الشريف تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

في الحقيقة، السيد الرئيس، كنا كنتمناو السيدة الوزيرة وهي داخلة تجيب لنا واحد الفرحة ديال أن راه لقينا شي بير حتى احنا باش نخرجو من هاذ الإشكاليات ديال التساؤلات، ولكن مازال ما بانش.

كاين استثمارات، السيدة الوزيرة، كبيرة اللي تنسمعو عليها، والساكنة كلها كتتساءل بغينا نعرفو هاذ الاستثمارات اللي كاينة فهاذ القضية ديال البحث عن هاذ البترول، واش كاين شي حاجة ولا غير مازال هاذ الإعلام تيحاول أنه يبين شي حوايج اللي ما تمكناش احنا باش نعرفوها، وبغينا الساكنة تجاوبهم اليوم، السيدة الوزيرة.

المسألة ديال واحد القضية أخرى تيتساءلو عليها، السيدة الوزيرة، هو أن الناس العاديين البوطة واش كتراقبوها في الوزن ديالها؟ هذا إشكال كبير تيتطرح، والكثير تيتساءل فيه.

السيدة الوزيرة،

أنت تتعرفي بأن المنطقة ديال الجنوب الشرقي هي منطقة اللي الحمد لله، مقبلة على واحد مجموعة ديال استثمارات كبرى فيما يخص الطاقة، إن شاء الله بإذن الله، لاكاين الحمد لله المركب ديال "نور" اللي (déjà) 560 ميغاواط ماشي ساهلة، واللي كنتمناو بالمناسبة أن، السيدة الوزيرة، أنه يتفتح للعموم على الأقل للسواح باش يمكن يكون واحد المردود خاص لهاذ المنطقة هاذي اللي أعطات هذاك الكم الهائل ديال الأراضي، كنتمنى أن يتفتح للعموم، لأن غادي يكون بمثابة واحد المعلمة سياحية كذلك.

السيدة الوزيرة،

الإشكالات اللي تنعانيو منها اليوم واللي كلشي تيهضر عليها هي الفاتورة الطاقية، ما يمكنش اليوم واحنا تنشوفو بأن البرميل و(le prix) ديالو تيهبط، في حين أننا تنشوفو مازال ما كاينش ما رجعنشاي للعادي، البرميل رجع من قبل من.. كما تنقولو جميعا، قبل من الحرب ديال أوكرانيا وروسيا وهاذ المناخ كلو اللي تنعيشو حاليا، رجع قبل من هذاك (le prix) اللي كان، ولكن (le prix) اللي كان مازال، اللي تياخذو به الساكنة مازال طالع، السيدة الوزيرة، والناس بغات تتساءل بهاذ.. هاذو هوما المسائل اللي بغينا، السيدة الوزيرة.

أما هذاك الشي ديال المخططات، كما هضرتي حتى 2030 وهذا وهذا الناس متفقة وراه احنا معك، هذاك عمل جبار وعمل ديال العمق، ولكن بغينا أجوبة آنية حالية اللي الناس يمكن لهم على الأقل يستشرفو خير فهاذ الشي اللي جاي، لأن تتعرفي الغلاء وما أدراك ما الغلاء فهاذ الشي اللي كتعيش الساكنة، والفاتورة هي من بين المسائل اللي أدت لهاذ الغلاء وبالخصوص بالنقل، وغادي تقولو لنا بأن النقل الحكومة أعطت، متفقين، ولكن ماشي النقل كلو، راه بزاف ديال المسائل ديال النقل اللي ما اخذاتش هذا (la subvention) اللي تتهضر عليها الحكومة.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، اليوم أنتوما مطالبين بإجابة واضحة، فوقاش هاذ الفاكتورة تنزل، السيدة الوزيرة؟ قولو للساكنة واش كاين عندكم شي (des dates) اللي هوما قراب باش تقولو لنا بأن هاذ الشي عملناه؟ ها فوقاش غادي يعطي النتيجة ديالو.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة لآخر فريق في سلسلة التعقيبات المتعلقة بهذا السؤال الآني وذو وحدة الموضوع.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم الغني بالمعطيات والإيضاحات.

أطلقت بلادنا "الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية"، بهدف تحقيق انتقال فعال وسريع نحو الطاقات البديلة وإيقاف نزيف الفاتورة الطاقية التي ظلت لعقود من الزمن تنهك الميزانية العامة للدولة، إذ تستورد بلادنا 90% من المنتجات الطاقية الأحفورية، حيث بلغت فاتورة الطاقة 153 مليار درهم عام 2022، بزيادة تفوق 102%.

السيدة الوزيرة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نرى بأن معالجة هذا الوضع يتطلب الإسراع في تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة، باعتبارها مفتاح للسيادة الطاقية والمضي نحو زيادة كفاءة الطاقة في مختلف قطاعات الاقتصاد، حيث أن إمكانات تطوير الطاقات المتجددة كبيرة وبتكاليف مقبولة، وذلك إذا اعتمدنا على استراتيجية مناسبة، تستند أساسا على:

- أولا، تعميم الاستفادة من الطاقات المتجددة على جميع الجهات؛
- الاستثمار في الغاز الطبيعي والهيدروجين والوقود الأخضر؛
- إنشاء سعات التخزين إضافية وتشجيع وترتيب أولويات المبادرات والاستثمار الخاص.

السيدة الوزيرة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤكد على أهمية وصول المقاولات إلى الطاقة الخضراء، كما ننوه بمختلف المجهودات التي بذلتها الحكومة في هذا المجال، غير أنه لا يعقل، السيدة الوزيرة، اليوم، وبلادنا تسعى لتقليص الفاتورة الطاقية، أن الشركات المتصلة بشبكات الضغط العالي والضغط العالي جدا هي فقط من تتمتع بإمكانية الوصول إلى الكهرباء الخضراء، التي يقدمها الفاعلون الخواص بموجب القانون رقم 30.09.

لقد طال، السيدة الوزيرة، انتظار فتح هذه الإمكانية للمقاولات المتصلة بالجهد المتوسط والبطيء والتي هي أكثر عددا، وترغب في أن تكون قادرة على إمداد نفسها بالكهرباء الخضراء، حيث أن هذا الإجراء سيؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للمقاولات الوطنية وزيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة بين الشركات، وبالتالي تقليص بصمتها الكربونية.

لذا، فإننا نأمل منكم، السيدة الوزيرة، العمل على التسريع بإخراج المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقوانين رقم 40.19 و82.21، بهدف تمكين المقاولات المتصلة بالجهد المتوسط من الاستفادة من الطاقات المتجددة وضخ فائض إنتاجها من الكهرباء في الشبكة الوطنية.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر لكم عن استعدادنا الكامل للتعامل معكم لتحقيق ما تصبو إليه بلادنا من تحقيق سيادتها الطاقية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

إذن، السيدة الوزيرة، في إطار الوقت المتبقي لكم.

تفضلوا في إطار الرد على التعقيبات.

الصوت الله يخليك، السيدة الوزيرة.

(La régie) الله يخليكم الصوت للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

أولا، كنشكركم على هاذ التوضيحات وهاذ التعقيبات اللي تكلمت على المراسيم التطبيقية، ولكن المشاكل هو أن المراسيم والنصوص ما كافيينش، خصنا نسرعو أيضا المصادقة على المخطط الوطني ديال الشبكة، لأنه واخا يكون عندنا واحد النص ولا واحد القانون اللي غادي يمكن من الضخ ديال هاذ الطاقات المتجددة في الشبكة، إلى كانت الشبكة ما قدراش تستوعب هاذ الطاقة، ما غنقدروش نشتغلو وما نقدروش نخليوه لهاذ النسيج المقاولاتي باش يضخ هاذ الطاقات المتجددة في الشبكة، عليها أنا حثت على.. اعطيت واحد المجال للتكلم على المخطط الوطني ديال المكتب ديال الكهرباء والماء الصالح للشرب، اللي مرة ثانية ما تصادقش عليه من 2019، فهذا واحد العمل اللي هو جد مهم في هاذ السياق.

باش نعطي واحد الجواب على السؤال على (le bonus)، هو طبعا تقليص الفاتورة الطاقية تتمشي.. كان خصها تواكب بالتفعيل ديال الرافعة الثانية اللي هي النجاعة الطاقية، وما تنتكلموش بزاف على النجاعة الطاقية، وهذا واحد الورش اللي عرف واحد التأخر جد كبير من 2009.

فطلقت الوزارة واحد حملة تحسيس ديال المواطنين في يوليوز 2022، سميتو "الاقتصاد في الطاقة ربح لنا ولبلادنا"، والمرحلة الثانية اللي طلقنا في نوفمبر 2022 كانت واحد المبادرة جد فريدة من نوعها، تتهدف إلى تشجيع المستهلكين نهائيين على تحسين الاستهلاك ديالهم مقابل الاستفادة من مكافأة غادي تجيهم من الدولة، من الحكومة لتشجيع الاقتصاد في الطاقة.

والتقييم الأولي لنتائج هاذ التجربة، كان تفاعل أولا جد إيجابي من طرف المستهلكين اللي راكمو واحد الانخفاض في الاستهلاك ديالهم بحوالي 800 جيكاوات في الساعة، وهذا طبعا عندو واحد الأثر جد إيجابي على الفاتورة الطاقية الوطنية، وثانيا على الوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، و57% ديال زبناء الجهد المنخفض اللي هوما متأثرين ومهتمين بهاذ التجربة.

فهاذ النتائج جد مشجعة، ولكن لن تكون كافية إذا لم يكن هناك انتظام وتتبع لهاذ التجربة، فبعد توزيع المكافأة إن شاء الله قبل الصيف، تتعمل الوزارة على تكريس هاذ المبادرة بمجموعة من التحفيزات لاستمرارية الزبناء في..

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، للأسف حتى 3 دقايق انتهت.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

غنسالي غير فواحد 20 ثانية، السيد الرئيس إلى اسمحتي.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، تفضلوا..

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

.. دابا احنا كنا تنتوافقو، كاين واحد الاتفاق جماعي اليوم أنه تقليص الفاتورة الطاقية تتعتمد على بعض المراحل: أولا، الانطلاق من واحد الإرادة ومبادرة حكومية جد قوية، اللي تترجم في إصلاح قانوني وتنظيمي ملائم، مؤسسات ذات نجاعة في الأداء وطبعا آليات تتمكن من الحد من المخاطر وتقليص هاذ الفاتورة الطاقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والسؤال الموالي دائما في نفس الموضوع، لكن فلسفة فريق الاتحاد المغربي للشغل آثرت أن لن تضم هذا السؤال لوحدة الموضوع وذلك حقه، حق الفريق.

إذن دائما في نفس الموضوع، موضوع "الاستراتيجية المتبعة لتخفيض الفاتورة الطاقية".

تفضلو السيدة ولا السادة أحد أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكن عن التدابير التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من تكلفة الفاتورة الطاقية على عموم المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا لكم السيدة المستشارة المحترمة عن فريق الاتحاد المغربي للشغل، لطرحكم هذا السؤال المتعلق بالإستراتيجية المتبعة لتقليص الفاتورة الطاقية.

فبغيت نأكد في الجواب ديالي على الأهمية البالغة، لأنه هاذ السؤال كيخص المعيش اليومي للمواطن، وأنا تطرقت في الجواب ديالي من قبل في سؤال محوري لشقين الفاتورة الطاقية الوطنية والفاتورة الطاقية للمواطن.

وإضافة إلى ذلك، بغيت نحث أن الوزارة عملت على مجموعة من الإجراءات والمبادرات والبرامج، تكلمت على بعض البرامج في المدى القصير والمتوسط وفي بعض البرامج في المدى البعيد، غنتكلم على تسريع مشاريع طبعا الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وتخفيض مستويات التبعية الطاقية بالولوج للأسواق الدولية اللي تكلمت عليها وتعزيز الاندماج الجهوي إلى آخره.

تكلمت على تحيين مخطط التجهيز الكهربائي اللي هو جد مهم إلى بغينا نسرعو الطاقات المتجددة.

الغاز الطبيعي المسال تكلمت عليه لأنه عنصر جد مهم باش نكملو هاذ الإطار المؤسساتي في القطاع.

فيما يخص المواد النفطية، بغيت غير نشير أنه احدثنا واحد اللجنة تقنية تتكون من وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة وصندوق المقاصة ووزارة الاقتصاد والمالية اللي حددت بشكل واضح المخزون التجاري والمخزون الاحتياطي والمخزون الإستراتيجي، وتتقيم دبا كيفاش نكونو المخزون ديال المواد النفطية اللي غادي يسمح بالحد من تداعيات ارتفاع الأسعار الدولية على السوق الوطني.

فإلى بغيت نعطي.. طبعا، الوزارة تشتغل على مواكبة إنجاز مشاريع مبرمجة من طرف الخواص لإنجاز قدرات تخزينية إضافية.

في بداية 2023 زدنا 187.000 متر مكعب ديال المخزون بواحد الاستثمار مالي يناهز 800 مليون درهم، هاذ الشي تيزيدنا واحد قدرة تخزين ما بين 7 أيام حتى 19 يوم في المخزون ديالنا.

في هذه السنة ديال 2023 غادي نزيدو مع القطاع الخاص، طبعا واحد الاستثمار تيناهز 1.2 مليار ديال الدرهم اللي غادي يزيد 370.000 متر مكعب ديال المخزون الإضافي هي 6 حتى لـ 17 يوم في القدرة ديال التخزين ديالنا في هاذ المواد الطاقية، ورخصنا لـ 255.000 متر مكعب اللي هي 700 مليون ديال الدرهم زايدة ديال الاستثمار اللي غادي يزيدنا 10 لـ 12 ديال يوم ديال التخزين.

زيادة على ذلك، بغيت غير نذكر بأنه قدرة التخزين ديال المادة الغازوال بخزانات شركة "لا سامير" تتزيدنا واحد 345.000 طن اللي تيعادل تقريبا 22 يوم من الاستهلاك...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

عندكم تعقيب السيدة المستشارة المحترمة؟

تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا، السيدة الوزيرة، على التفاعل ديالكم.

وتنظن، أن السيدة الوزيرة، أن هاذ الإجراءات اللي اتخذتيو ماشي فعالة، لو كانت فعالة، السيدة الوزيرة، ما غاديش نضطرو أننا نستوردو 33 مليار درهم خلال الفصل الأول من السنة الجارية، أي بزيادة 16%، والأزمة العالمية أكدت بأن الارتفاع الصاروخي في أسعار الطاقة وتأثيرها على ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وانعكاساتها الكارثية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعموم المغاربة تتعني أن الأمن الطاقي هو أولوية وطنية لتحقيق التنمية المستدامة، رغم الزخم التشريعي والمؤسساتي وكل الإمكانيات المخصصة ورغم المخططات والإستراتيجيات الوطنية من الانتقال الطاقي، فكما قلت بأن لازالت الفاتورة جد مرتفعة، السيدة الوزيرة.

ورغم مرور سنتين تقريبا من عمر الحكومة، السيدة الوزيرة، يتبين جليا أن بلادنا لازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق السيادة الطاقية، مما يعمق تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئات واسعة، خاصة مع استمرار الجفاف وارتفاع أسعار المحروقات، السيدة الوزيرة.

ويرجع هذا الوضع بالنسبة لنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل لعدة

أسباب، من بينها:

- إغلاق محطة "لا سمير" دون البحث عن بدائل، السيدة الوزيرة، مما ساهم في الرفع من أسعار المحروقات داخليا ومن حدة موجة الغلاء وهدر للعملة الصعبة؛

- التهرب من تسقيف أسعار المحروقات، تفعيلا لتوصيات مجلس المنافسة؛

- ضعف الصرامة في إنزال البرامج المتعلقة بالنجاعة الطاقية، خاصة بالقطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة، كالنقل والبناء والصناعة والفلاحة والإنارة العمومية؛

- التأخر في إنجاز بعض مشاريع الطاقة الشمسية الكبرى، كمشروع "نور ميدلت"، واعتماد تكنولوجيات مرتفعة في التكلفة؛

- غياب التقائية السياسات العمومية في القطاعات المعنية: الأمن الطاقي والأمن المائي والأمن الغذائي؛

- وضعف التقارب بين الإستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة 2020.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن التخفيف من التكلفة الطاقية ببلادنا يتطلب:

- خفض الضرائب المطبقة على المحروقات واللي تتشكل أكثر من 30% من أسعارها وتخفيض أسعار الكهرباء؛

- التسريع من وتيرة الانتقال الطاقي مع وضع برامج وإجراءات مواكبة وخاصة التخزين الطاقي؛

- إعادة تشغيل مصفاة "لا سامير" مع الاستفادة من قدراتها التخزينية؛

- تخصيص تحفيزات جبائية ومالية حقيقية مباشرة لاقتناء وسائل النقل العمومية والسيارات الهجينة الصديقة للبيئة؛

- إطلاق مشاريع لإنجاز محطات الكهرباء باستعمال مزيج الغاز والطاقات البديلة للتخلص من استعمال الفحم الحجري والكازوال المضرين بالبيئة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهت المدة الزمنية المخصصة للتعقيب.

إذن ما بقاش ليكم الوقت، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب، وبالتالي غادي نمر للسؤال الثامن وموضوعه "غلاء فاتورة الماء والكهرباء" للفريق الاشتراكي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي السالك.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تخفيف عبء ارتفاع أسعار فواتير الماء والكهرباء على الأسر المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي، لطرحكم هذا السؤال اللي كيتعلق بفاتورة الكهرباء والماء.

فيما يخص الكهرباء كترجع آخر زيادة في نظام التعريفة إلى شهر يناير 2017، ما كاين فيه أي تغيير من 2017، إذا كان السؤال حول التعريفة المعتمدة من طرف الشركات المفوض لها خدمات التوزيع ديال الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل إلى آخره، وكذا كيفية المراجعة ديالها والضبط ديالها، فهي تحدد في إطار اتفاقية التدبير المفوض المبرمة بين السلطة المفوضة والشركة المفوض لها.

إلى كان السؤال على التعريفة التدريجية على الزبناء اللي ما كيتجاوزش الاستهلاك الشهري ديالهم الشهري 150 كيلوواط في الساعة، فهاذي كتاخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للمواطنين ذوي الدخل المحدود، وحسب المعطيات اللي كان اعطانا المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب هاذ الشي تيخص تقريبا 80% ديال الزبناء ديالهم.

إلى كان السؤال عن التعريفة الانتقائية بالنسبة لباقي الزبناء 20% اللي بقات، فالتسعيرة كتبع أشطر اللي كيتواجد فيها الاستهلاك ديالهم، وذلك للحث على الاقتصاد في الطاقة الكهربائية وتفادي الاستهلاك غير المعقلن.

فأشنو دار المكتب؟ حط المراقبة الكشفية للعداد طبعا، وحط بعض التدابير باش يعاود يشوف هاذ الفوترة ديال الكهرباء، اعتمد عدادات مسبقة الدفع في العالم القروي باش يسمح للزبناء في العالم القروي باش يرشدو الاستهلاك ديالهم، دبا بدا تيدير التعميم التدريجي للقراءة الشهرية للعدادات عوض القراءة ديالها مرة كل شهرين، لأن بعض المرات كيكون بعض المفاجآت اللي هي ما كتعجبش، ولكن المصالح المحلية ديال المكتب ملزمة ومطالبة بمواكبة الشكايات اللي كتوصل ليها وبالتأكد من صحة الكمية المستهلكة، وفي حال ثبوت أي خطأ في الفوترة ولا في الاستهلاك خصهم يديرو التعديلات الضرورية باش الزبون يؤدي الاستهلاك ديالو الحقيقي، وطبعا غادي نشير للورش اللي هو جد مهم متعلق بالإصلاح ديال قطاع التوزيع من خلال إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات واللي قدر يحقق حاجة واحدة، على الأقل يحقق واحد الالتقائية بين مختلف الأطراف المعنية في القطاع ديال التوزيع، وبالتالي الرفع من نجاعة الاستثمار وأيضا تحسين جودة الخدمات في هاذ القطاع ديال توزيع الكهرباء وإن شاء الله الماء الصالح للشرب و(l'assainissement).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضلوا..

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

السيدة الوزيرة،

عرفت فواتير الكهرباء خلال الفترة ارتفاعا ملحوظا ببعض المدن المغربية، ومست العديد من الأسر المحدودة والمتوسطة الدخل، خصوصا ونحن نعرف موجة غلاء غير مسبوقة في بلادنا، مما زاد من وقع هذا الأمر على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

ومن جهة، فإن هذا الارتفاع جاء في ظل استمرار اعتماد الطريقة العشوائية في تحديد الاستهلاك الشهري للمواطنين، رغم وجود نظام متطور لمراقبة العدادات التي تفضي إلى وضع فواتير بأسعار مبالغ فيها ولا تتطابق مع معدلات الاستهلاك، الأمر الذي يستدعي تدخل الحكومة لضبط هذه الأسعار، وفق التعريفات المرجعية المعمول بها، ومراعاة مبدأ الفصل بين مهام مختلف المتدخلين في القطاع، وذلك إلى حين إصدار القانون رقم 83.21 المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، الذي عبرنا من خلال مناقشتنا له داخل اللجنة المعنية بأهميته، من أجل ضبط قطاع الماء والكهرباء وتعزيز الاستثمار فيه وتجاوز الإشكالات التي يشهدها تدبيره.

ومن جهة ثانية، ندعوكم من خلالكم الحكومة إلى تعزيز لا مركزية الإنتاج عبر نشر منشآت الإنتاج الذاتي للطاقة الشمسية بجميع القطاعات السكنية والصناعية والفلاحية، بهدف خفض فاتورة الطاقة للمستهلك الذاتي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا نجدد تأكيدنا من أن تخفيض تكلفة الكهرباء لفائدة المواطنين والنسيج الاقتصادي لن يتأتى إلا بتنزيل حقيقي وفعلي للاستراتيجية الطاقية الوطنية، عبر استثمار كل المصادر الطاقية داخل التراب الوطني، في أفق تأسيس نموذج طاقي مغربي صرف، يتماشى مع توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد، الذي جعل من الحكامة الطاقية رافعة أساسية للتنمية.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

وأمر للسؤال الموالي وموضوعه "تأمين حاجيات بلادنا من الطاقات البترولية"، لفريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيدة الوزيرة،

نسائلكم حول تأمين حاجيات بلادنا من الطاقة البترولية.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا، السيد المستشار المحترم، من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وسنة عملية للشغيلة، سنة سعيدة.

فيما يخص تأمين حاجيات بلادنا من الطاقات البترولية، طبعا الوزارة كتسهر على التتبع اليومي والدقيق لوضعية مخزون المواد البترولية ولبرامج الاستيراد من طرف شركات التوزيع.

الوزارة منكبة على إعداد الآليات اللازمة لتعزيز مواجهة هذه الأزمات، وذلك من خلال الرفع من مستوى القدرة التخزينية كيفما تكلمت عليها من قبل لضمان تزويد السوق الوطنية بشكل منتظم في أحسن الظروف.

كما استكملت الوزارة الأسبوع الماضي، واحد العمل مشترك مع وزارة التجهيز والماء، اللي تمثل في أشغال لجنة التخطيط البنية التحتية للمواد الطاقية، اللي كتعمل على تخطيط تدفقات الطاقة بطريقة متوازنة وإعداد البنيات التحتية اللازمة من أجل تحسين القدرة التنافسية اللوجيستيكية للمغرب من جهة والحفاظ على الأمن الطاقي للمملكة من جهة أخرى.

ونحن منكبون على استغلال نتائج هذه الدراسة، لتنزيل نظام جديد لتدبير المخزون الاحتياطي، وذلك في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل طبعا تعزيز المخزون الوطني من المواد البترولية.

وموازاة مع ذلك، فيما يخص الغاز الطبيعي، توجت طبعا جهود الوزارة والحكومة سنة 2022، بخطى استعجالية لبت حاجيات محطتي تهدارت وعين بني مطهر، يصل حاليا مجمل هذه الحاجيات إلى نصف مليار ديال المتر مكعب سنويا، وطبعا احنا إلى حد الساعة كنستوردو هاذ.. من السوق الدولية شحنات من الغاز الطبيعي بكمية إجمالية وصلت 415 مليون متر مكعب.

موازاة مع ذلك، طلقنا طلب عروض دولية لشراء ما يصل إلى 500 مليون متر مكعب سنويا من الغاز على المدى المتوسط.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة اللي مرت بها أسواق الطاقة، تمكنا من الوصول إلى مراحل متقدمة في التفاوض مع بعض الموردين الدوليين، بإشراك مع جميع المتدخلين بما في ذلك المكتب الوطني للكهرباء، المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (l'ONHYM[1])، الوزارات المعنية المكلفة بالمالية

[1] **O**ffice **N**ational des **Hy**drocarbures et des **M**ines

والصناعة.

وموازاة مع ذلك، احدثت الوزارة واحد اللجنة ديال العمل من أجل التسويق المحلي للغاز المكتشف في حقل (Anchois)، وتشتغل أيضا على مساعدة استغلال غاز تندرارة، وسوف نرجع إلى مجلسكم الموقر في الأشهر المقبلة لمناقشة مشروع قانون الغاز، اللي كان تيتعرف من قبل بـ (le code gazier) غادي نحاولو نبسطوه، وغنمكنو المغرب من تلبية احتياجاته الغازية..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

انتهى الوقت.

التعقيب الآن للسيد المستشار.

تفضلوا..

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيدة الوزيرة،

في سياق اقتصادي دولي مضطرب، يتسم بتقلبات في أسعار المواد الطاقية، فإن النقص وعدم التحكم في مستويات المخزون الاستراتيجي للبترول، ينتج عنه آثار سلبية على استقرار الاقتصاد، ويدخل في دوامة اللايقين، فالمخاطر التي تحدق ببلادنا نتيجة غياب سياسة صارمة لتكوين مخزون استراتيجي للمواد الطاقية، تتجلى فيما يلي:

- أولا، ارتفاع الأسعار: وهو ما نعيشه اليوم من غلاء يمس بالقدرة الشرائية للمستهلكين والضغط على التضخم، الذي أصبح عاملا بنيويا في اقتصادنا الوطني؛

- ثانيا، الاعتماد الزائد على الواردات لتلبية الاحتياجات من النفط والغاز الطبيعي: مما يجعل الاقتصاد الوطني أكثر تعرضا للتذبذبات في أسعار النفط العالمية والاضطرابات في الأسواق الدولية؛

- ثالثا، التأثير السلبي على الأنشطة الاقتصادية والأساسية مثل النقل والزراعة والصناعة التحويلية المعتمدة بشكل كبير على النفط والغاز: وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الحالية، والتي ترفض الحكومة التصريح بذلك؛

- رابعا، اللجوء المفرط إلى المديونية الذي يهدد سيادتنا الاقتصادية لفائدة المؤسسات المالية المانحة، وينذر بعودة شبح سياسة التقويم الهيكلي: وهذا ما نتوقعه في القريب العاجل.

السيدة الوزيرة،

لقد تم هدر فرصة تخزين للبترول إبان انخفاض أسعار البرميل خلال جائحة كورونا، وتضييع فرصة الاستفادة من هوامش التكرير التي قفصت في سنة 2022، والتفرج اليوم على ضياع فرصة الخصومات المهمة في النفط والغازوال الروسي وتغاضي الحكومة عن التصرفات اللامشروعة لموردي الغاز الروسي، ولازلنا ننتظر التحقيق من طرف الحكومة في هذا الشأن، الذين أصروا على حرمان المستهلك المغربي من الاستفادة من فرص انخفاض أسعار هذا الغازوال، حيث باعوا بسعر يفوق الثمن الذي ينبغي أن يباع به بحوالي 1 درهم و25 سنتيم في اللتر الواحد، والأنكى من ذلك هو تعطيل تكرير البترول بمصفاة المحمدية، والحمد لله اليوم كنلاحظ واحد الإجماع على مستوى مجلس المستشارين وإجماع وطني في الوقت اللي احنا كنا نُتهم أننا تنتزايدو في هاذ الملف.

يعني اليوم أصبح المفروض عليك، السيدة الوزيرة، أنك تعطينا جواب واضح وصريح خلاف الجواب اللي اعتدنا عليه ديال 5 سيناريوهات وهذا، بغينا جواب واضح وصريح لماذا لا يتم تشغيل مصفاة "لا سامير"؟

إن الحكومة اليوم مطالبة بحماية مصالح المغرب والمغاربة والتصدي لأثر الأسعار المرتفعة للمحروقات على التضخم وتدمير القدرة الشرائية للمواطنين، هي اللي مركت بالأمس آلاف من المواطنين المغاربة على المستوى الوطني للاحتجاج على الأسعار، وطالبت الحكومة بوقف هذا الارتفاع المهول واللي مس بشرائح مهمة من الشعب المغربي.

إن تأمين حاجيات بلادنا من البترول يتطلب تبني سياسات واستراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد، ليس الترقيع، لأن احنا دبا كل أزمة تنتعاملو معها بواحد.. بعض الإجراءات، احنا الآن نريد كشعب مغربي استراتيجية واضحة.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

شكرا.

السؤال الموالي وموضوعه "تشجيع الاستثمار الخاص في المجال الطاقي".

أحد أفراد فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا سؤالنا، السيدة الوزيرة، يتمحور حول "تشجيع الاستثمار الخاص في المجال الطاقي".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس،

شكرا، السيد المستشار المحترم من فريق التجمع الوطني للأحرار لطرحكم

لهذا السؤال.

فأولا، أريد أن أشير إلى الأهمية البالغة لاستراتيجية الطاقية الوطنية، التي تم اعتمادها طبقا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في 2009.

والوزارة اشتغلت على تحيين هذه الإستراتيجية في سنة 2022، فهاذ الإستراتيجية الطاقية المحينة تتبين أنه إذا افترضنا واحد النمو اقتصادي ما بين 3% أو 4% إلى أفق 2030-2050 لابد من استثمار أكثر من 10 مليار ديال الدرهم سنويا في سلسلة الكهرباء بما فيه الطاقات المتجددة، في سلسلة الغاز الطبيعي، وهاذ 10 دالمليار غتزاد 20 مليار ديال الدرهم ما بعد سنة 2030 سنويا، هذا بدون الأخذ بعين الاعتبار طبعا المشاريع الجديدة في الهيدروجين الأخضر أو النمو اللي غادي يجي في الطلب في تحلية مياه البحر.

لتعزيز الاستثمار في قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة، كيف ما تتعرفو، شرعنا في تنفيذ مجموعة من البرامج، تكلمت على برنامج تزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة، وكاين بعض المشاريع اللي جايين، كاين في إطار مشروع المخطط الوطني للتجهيز الكهربائي 2023-2027، برمجة قدرة إضافية من الطاقات المتجددة تتناهز 0.5 جيكاواط، الاستثمار الإجمالي في هاذ المخطط ديال 5 سنوات تيفوق 42 مليار ديال الدرهم، قسط كبير منه غادي يجي من طرف القطاع الخاص، في إطار، طبعا، عقود الامتياز بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أو الوكالة المغربية للطاقة المستدامة و(MASEN[2]) والخواص في إطار القانون رقم 13.09 المتلعق بالطاقات المتجددة وفي إطار الإنتاج الذاتي للكهرباء.

هاذ المشاريع تتماشى مع الرهانات المتعلقة بالانتقال الطاقي، اللي كتعتبر محورا أساسيا للنموذج التنموي الجديد، وذلك من خلال توفير واحد الطاقة اللي هي مستدامة وتنافسية.

كيف ما تتعرفو، احنا تنشتغلو على بلورة عرض المغرب المتعلق بالهيدروجين الأخضر، اللي غيتعين أن يشمل مجموع سلسلة القيمة لهذا القطاع إلى جانب الإطار التنظيمي والمؤسساتي، مخططات بنيات تحتية اللي غادي تدعم هذا القطاع، اللي هي ضرورية لتطوير الهيدروجين الأخضر بالمغرب، وهاذ الشي غيوفر فرص استثمارية مهمة مستقبلا.

الوزارة تتعمل أيضا على تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالحصول على التراخيص الإدارية، فخلال هاذ الولاية الحكومية الحالية رخصنا بإحداث 306 محطات خدمة باستثمار مالي تيناهز مليار ديال الدرهم، مما ساهم في خلق أزيد من 1500 منصب شغل.

طبعا، الوزارة تنكب على رقمنة المساطر الإدارية وتحسين جودة الخدمات عن طريق تقليص آجال المعالجة ديال الملفات والرفع من مستوى التواصل ما بين الإدارة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة.

التعقيب لكم، السيد المستشار المحترم.

الأستاذ حنين تفضلوا.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

نثمن هذه المجهودات الجبارة واللي تتبين فعلا أن الحكومة عندها تصور اليوم باش نمشيو في اتجاه ديال تحقيق، إن شاء الله، الأمن الطاقي.

فقط، السيدة الوزيرة، هاذ الموضوع هذا فيه شقين، الشق المتعلق بالاستثمار في مجال المحروقات، وهنا لابد من التأكيد، وكما نعلم جميعا الهيمنة ديال الشركات متعددة الجنسيات على السوق الوطنية في هاذ المجال، احنا تنعرفو هاذ الشركات والأرباح التي تحققها حسب التغيرات والتقلبات ديال السوق النفطية، وتنعرفو كذلك المشاكل والإكراهات التي تواجهها هذه المقاولات العاملة في القطاع.

لكن، تيبقى الطموح ديالنا هو التشجيع المستمر، السيدة الوزيرة، ليس فقط تشجيع الاستثمار الأجنبي، ولكن لابد من بذل مجهود لدعم الاستثمار المغربي في قطاع المحروقات.

وفي هذا الإطار نسجل بارتياح، السيدة الوزيرة، المبادرة ديال المغرب، بتوجيهات ملكية سامية، إلى إنجاز مشروع أنبوب الغاز من نيجريا إلى أوربا عبر المغرب، وهاذ المشروع اللي تنعتبروه بكل المقاييس هو أهم مشروع للربط القاري خلال القرن 21، نتمناو أن تحقق له جميع الظروف من أجل النجاح في كسب الرهانات المعلقة عليه.

بالموازاة مع ذلك، بغيناكم، السيدة الوزيرة، تضاعفو الجهود الخاصة بالتحفيز على التنقيب على المواد البترولية ببلادنا، لاسيما أننا نعتقد أن بلادنا كتوفر على إمكانيات هائلة لابد من استثمارها، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بمضاعفات الجهود لجلب مستثمرين متخصصين وشركات متخصصة للتنقيب في هاذ المجال مع اعتماد واحد السياسة تواصلية مع المواطنين باش ما يكونش واحد التشويش على هاذ المجال هذا.

الشق الثاني، السيدة الوزيرة، يتعلق بالانتقال أو بالاستثمار في مجال الطاقات البديلة، وهنا نحن نثمن الاستراتيجية الوطنية اللي تحدثتو عليها، السيدة الوزيرة، كيف لا وهاذ الاستراتيجية هي موضوع متابعة وتوجيه مستمر لجلالة الملك نصره الله، ونحن متأكدون أن الحكومة الحالية تولي لجميع البرامج المتعلقة بالانتقال الطاقي أهمية خاصة.

فقط نطمح إلى مضاعفة الجهود من أجل الإبداع والابتكار في مجال

[2] **M**oroccan **A**gency for **S**olar **En**ergy

الطاقات المتجددة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

شكرا لكم.

والسؤال الأخير، وموضوعه، السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، موضوعه "النهوض بأوضاع العاملين بالمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية"، وهو لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السلام عليكم.

عن المجهودات التي تبذلونها لتحسين أوضاع المادية للعاملين بالمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة المستشارة المحترمة، على طرحكم هاذ السؤال، خصوصا جاي من فريق الاتحاد العام الشغالين بالمغرب.

أولا، بغيت نتقدم الشكر لكم لأنه شرتو لواحد المركز اللي هو جد مهم في الانتقال الطاقي ديال المغرب، اللي ولى هو المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

فأود أن أخبركم أن عدد موظفي هاذ المركز يبلغ حاليا 230 موظفا، مقابل 270 سنة 2010.

كتعرف هاذ الموارد البشرية طبعا انخفاضا مستمرا، مما يطرح بعض الصعوبات في تعويض الوظائف المهمة، بالنظر إلى قلة الاختصاصات المطلوبة من جهة والمدة الطويلة لتنمية المهارات والخبرة والتجربة من جهة أخرى، وهاذ الإشكالية هي مطروحة صراحة بحدة في كل ميادين الطاقة والمعادن، ولكن خصوصا في هاذ الشعب اللي هي مختصة كالتقنيات النووية اللي عرفت واحد التقليص في الاستثمار في الرأس المال البشري في 20 سنة الماضية.

الوزارة كتقوم بواحد المجهودات من أجل إعادة هاذ الاستثمار في هاذ الموارد البشرية بالتنسيق مع المركز ووزارة الاقتصاد والمالية، بتوفير على الأقل المناصب المالية لتعويض المناصب المفقودة، وكتسهر الوزارة بتنسيق مع المركز على تحسين أوضاع العاملين وتوفير ظروف عمل للتكوين وتكوين ملائم لكل الفئات في هاذ المركز.

وفي سنة 2022 قمنا.. ساهمنا في مشاركة 36 موظفا في التكوين في أوراش العمل والتدريب في منظمات دولية متخصصة في العلوم والتكنولوجية النووية، ساهم 44 باحث من المركز ومهندس وتقني في ندوات علمية واجتماعية وتقنية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الطاقة الأمريكية، شارك 18 منسق مشاريع في اجتماعات تنسيقية وعلمية على الصعيد الدولي والجهوي، وتنسقو 17 مشروع بحث مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كتخص عدة قطاعات، ونفذنا برامج للتكوين والتأهيل الداخلي لصالح 100 موظف للمركز، تقريبا 50%، والحماية الاجتماعية للعمال التابعين للشركات اللي كتنجز مهاما لصالح المركز، وذلك للحفاظ على مستوى عال من الأمن والسلامة النووية والاشعاعية في مرافق وأنشطة المركز.

وصادقنا أخيرا على نظام أساسي جديد خاص بفئة الباحثين والمهندسين والصيادلة، حيث مكنت هذه الملاءمة الجديدة من تحسين الأوضاع المادية والمسارات المهنية الخاصة بهذه الفئات، وفتحنا النقاش مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية من أجل دراسة كل الملاءمات الممكنة للنظام الأساسي الخاص بفئة الأطر والأطر العليا والتقنيين، اللي غتلاءم مع طبيعة المنشآت وأنشطة المركز النووية والإشعاعية.

بغيت غير نأكد ليكم، السيدة المستشارة المحترمة، أن إدارة المركز كتسهر على تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة الموظفين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

انتهى الوقت.

التعقيب لكم السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلوا.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعتبر المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية بالمعمورة، المؤسسة الوحيدة التي تهتم بالدراسات النووية في المغرب واستعمال ذلك لأغراض مدنية، حيث يشغل حوالي 230 من الأطر والأطر العليا والتقنيين والمهندسين والدكاترة الباحثين، إلا أن أبرز المشاكل التي يعاني منها هؤلاء هو غياب نظام تحفيزي مشجع يتناسب مع المهام الخطيرة التي يقومون بها، حيث أن الاشتغال في المفاعل النووي والمختبرات التطبيقية النووية وتخزين النفايات المشعة قد ينتج عنه بعض الأمراض المهنية، وهو الوضع الذي تسبب في فقدان العديد من الأطر الذين هاجروا خارج أرض الوطن، حيث تم استقطابهم من طرف شركات أجنبية.

وإذا كان المهندسون والدكاترة الباحثين في المركز قد جرى تصحيح وضعيتهم مؤخرا، أسوة بنظرائهم في الوظيفة العمومية، بعد معاناتهم لعدة

سنوات، إلا أن ثلثي العاملين بالمركز أي حوالي 140 من التقنيين وأعوان التمكين والأطر العليا لا زالوا ينتظرون الالتفات إليهم وتحسين أوضاعهم، وذلك عبر الرفع من قيمة منحة التعويض عن الأخطار بالنسبة لجميع الفئات العاملة بالمركز التي لا تتجاوز الآن 700 درهم شهريا، والتي تعد مبلغا زهيدا لا يعكس حجم الأخطار والمخاطر الحقيقية التي تفرضها طبيعة العمل في المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

هذا، علاوة على أنها تشكل أدنى وأضعف منحة للأخطار، مقارنة بما يتقاضاه العاملون في المؤسسات العمومية الشبيهة، وبالإضافة إلى إشكالية هزالة منحة المخاطر، فإن أحد مطالب الشغيلة كذلك هي خلق نظام للتقاعد التكميلي أو منحة نهاية الخدمة، وذلك بسبب ضعف المبالغ التي سيتقاضاها متقاعدو هذه المؤسسة.

السيدة الوزيرة،

لقد آن الأوان لفتح الحوار الاجتماعي القطاعي، حتى تتمكن النقابات من التعبير عن مختلف هذه القضايا والمطالب التي ما فتئت شغيلة القطاع تدعو الجلوس إلى مائدة الحوار لمدارستها.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة المستشارة المحترمة.

وبهذا نكون قد أنهينا سلسلة التساؤلات المخصصة لقطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في أشغال هته الجلسة الدستورية المخصصة للأسئلة الشفهية الخاصة بمجلس المستشارين.

وأمر للقطاع الموالي اللي هو قطاع وزارة النقل واللوجيستيك، وأول سؤال موضوعه "ظروف نقل العمال الزراعيين" لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أليس من العار ألا تتدخل الحكومة لحماية أرواح العاملين والعاملات الزراعيين من مركبات الموت التي من المفترض أن تنقلهم من وإلى المزارع الزراعية؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

السيدة المستشارة راه بدات بسقف عالي.

السيد محمد عبد الجليل، وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة،

بغيت نشكرك على هاذ السؤال ولو أنه شوية قاسي، ولكن الحقيقة هاذ السؤال تيهم واحد الموضوع اللي كتولي له الحكومة أهمية قصوى، وهو السلامة الطرقية بشكل عام، ماشي غير التنقل ديال المستخدمين، وبهاذ المناسبة بغيت نشير أن المؤشرات ديال السلامة الطرقية في بلادنا عرفت بعض التحسنات الملموسة خلال الأشهر الأخيرة، رغم أنها لازالت مرتفعة مقارنة مع الأهداف المسطرة، وأيضا لازلنا نسجل بكل أسف استمرار وقوع حوادث تخص ما أسميه "تنقلات جماعية"، ولاسيما تلك المتعلقة بنقل العمال الفلاحيين.

ويجب التذكير هنا على أن هذا النقل يعتبر نقلا خصوصيا مثل ما هو الحال بنقل المستخدمين في القطاعات الأخرى، من القطاعات التجارية أو صناعية أو خدماتية، وهنا تنبغي نشير إلى أن الترسانة القانونية ببلادنا تتأطر هاذ الخدمات من أجل ضمان سلامة وراحة المستخدمين والمواطنين بشكل عام.

ومن أجل تحسين ظروف السلامة في هاذ الباب، يجب تشديد المراقبة الطرقية، ولاسيما من خلال إدراج هذه التنقلات الخاصة داخل برامج المراقبة اللي تتصادق عليها اللجن الإقليمية ديال السلامة الطرقية، ومن جهة أخرى وجب حث أصحاب الضيعات والتعاونيات الفلاحية اللي تيقومو بتشغيل هؤلاء المواطنين على إيجاد حلول نقل مناسبة، تحترم القوانين المعمول بها في مجال النقل، من أجل صيانة سلامة وصحة مستخدميهم، وذلك بتنسيق مع المصالح الإقليمية للوزارات المعنية.

وتنبقاو، احنا كوزارة، منفتحين على إحداث خطوط جديدة للنقل المزدوج أو تمديد أو تغيير المسارات أو الترخيص الاستثنائي لبعض المهنيين من أجل تلبية حاجيات التنقل بالنسبة للعمال الزراعيين والفلاحيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الوزير.

كما تتعرفو، عدد العمال والعاملات الزراعيين تيتجاوز مليون عامل وعاملة، هاذ الفئة التي تعاني من أشكال متعددة من التمييز، أكثرها فداحة

تهديد حياتهم وسلامتهم عبر نقلهم بواسطة وسائل النقل نعجز عن تسميتها وتصنيفها، لا تصلح حتى لنقل البضائع والبهائم، فما بالك بمن ينتجون الثروة !

وفي ظل لائحة حوادث السير المميتة التي تسجلها بلادنا في المناطق الفلاحية، والتي تذهب ضحيتها هذه الفئة الهشة، وفي غياب تام لإجراءات السلامة الطرقية والضرب السافر لكرامتهم، ورغم الوعود التي سبق أن قطعتها الحكومة على نفسها لتقنين وأنسنة نقل العمال والعاملات الزراعيين وفرض احترام معايير السلامة فلا شيء تغير، إذ لا يكاد يمر أسبوع حتى نسمع بحوادث مميتة، تخلف وراءها عشرات الأرواح من العاملات والعمال في عدد من المناطق الفلاحية ببلادنا، كسوس - ماسة، بني ملال - خنيفرة، منطقة الغرب والحوز والفقيه بن صالح، وبركان وعلى الطرقات الرابطة بين أكادير وتزنيت وتارودانت وعلى سبيل المثال آخر حادثة اللي كانت ذهب ضحيتها 11 عاملة زراعية في ضواحي مدينة الرباط.

إن تغاضي وزارتكم عن فرض تطبيق القانون يعتبر تواطؤا مكشوفا وإن اختلفت الأسباب لهذه المآسي في محاضر الدرك والأمن، فإن الحقيقة المرة هي أن جميع هذه الحوادث تتسبب فيها شاحنات وبيكوبات وجرارات خاصة بنقل الخضر والبهائم، أي عربات الموت، وهي الشائعة للأسف لنقل العمال والعاملات من مكان اشتغالهم بالضيعات الفلاحية.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، ومن باب مسؤوليتنا الدستورية في الدفاع عن العاملات والعمال لم ولن نفوت فرصة هذا المجلس لنثير الانتباه لهذا الوضع الذي يمس كرامة الزراعيات والزراعيين وصورة بلادنا، ناهيك عن الاحتجاجات والنضالات التي تقوم بها الاتحادات المحلية والجهوية والجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، دون أن تكترث وزارتكم، مع كامل الأسف، لذلك.

وكيف لوزراتكم أن تكون في صلب شعار الدولة الاجتماعية الذي رفعته الحكومة وفي مستوى انتظارات بلادنا الدستورية الوطنية والدولية؟ فلم يعد من المقبول التغاضي عن ارتكاب هذه الجرائم الجماعية ضد العاملات والعمال، فبالأحرى السكوت عنها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إلى ما كانشي باقيين بعض الثواني.

إذن ندوزو للسؤال الموالي الآني، موضوعه "استراتيجية الحكومة لدعم المقاولات العاملة في مجال نقل السلع" للسادة المستشارين.

تفضلوا من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي صبري، السيد المستشار المحترم، تفضل.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حول استراتيجية الحكومة لدعم المقاولات العاملة في مجال نقل السلع.

السيد رئيس الجلسة:

ياك ما كتقصد السمك؟ لا؟

تفضلوا، السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا، السيد المستشار، على طرح هاذ السؤال حول التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لتعزيز ودعم تنافسية المقاولات العاملة في مجال نقل السلع والبضائع ببلادنا.

بغيت نذكر أن قطاع النقل الطرقي للبضائع يعد من القطاعات الخدماتية المهمة في الاقتصاد الوطني، إذ يشكل إحدى الدعامات الأساسية اللي كتساهم بشكل مباشر في رواج البضائع والإنتاج وتنمية المبادلات التجارية على الصعيدين الوطني والدولي، محدثا القيمة المضافة ولمناصب الشغل.

وقد عرفت منظومة النقل الطرقي للبضائع ببلادنا إطلاق مجموعة من الإصلاحات والأوراش المهيكلة خلال 20 سنة الماضية، بهدف إنعاش الاستثمار بالقطاع وتجويد خدماته والرفع من مهنيته، ووضع آليات وضوابط شفافة لولوجه، وكذا تكريس آليات المراقبة لضمان وتعزيز التنافسية، وقد كانت لهذه الإصلاحات نتائج مشجعة.

تثمينا لذلك، كتعتمد هاذ الوزارة منذ دجنبر 2021، على مقاربة تشاركية جديدة لمواكبة القطاع من خلال إشراك المهنيين في القضايا والإشكاليات الآنية والبنيوية، عبر مسلسل للحوار وللعمل المشترك مع التمثيليات المهنية لقطاع النقل الطرقي للبضائع ببلادنا، والاتفاق مع المهنيين على برنامج عمل لسنة 2022، الذي تم العمل على معالجته في إطار من المسؤولية والشراكة بين الجانبين.

واستمرارا لهذه المنهجيات، ترأست خلال شهر فبراير 23، خمس اجتماعات مع المهنيين، خصصت لتقديم حصيلة هاذ العمل المشترك والاتفاق على أولويات برنامج العمل لسنة 23، وموازاة مع ذلك، قامت الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها دعم المقاولة النقلية، نقدر نذكر منها:

- إدراج مقاولات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ضمن الفئات المستفيدة من الدعم الاستثنائي الموجه لمهني قطاع النقل الطرقي، واستفاد من هذا الدعم حوالي 31 ألف مقاولة، تستغل 71 ألف شاحنة تقريبا بمبلغ إجمالي كيفوق 3 دالمليار درهم، أي ما يناهز 60% من المبلغ الإجمالي؛

- كما تخصص 250 مليون درهم سنويا لبرنامج تكسير وتجديد الحظيرة، تم الالتزام بنفقات 1527 طلب وأداء 683 منحة بغلاف تقريبا 95 مليون درهم، فيما توجد 600 منحة في طور الأداء، كما تم فتح التسجيل منذ 19 أبريل المنصرم بالنسبة لنفس البرنامج لسنة 2023؛

- كنواصلو أيضا برنامج تكوين السائقين المهنيين، بتكلفة 100 مليون ديال الدرهم برسم 2022، حيث بلغ في إطار مجانية التكوين إلى نهاية فبراير 2023، تسجيل 100 ألف شخص تقريبا، كما استفاد منه 60 ألف سائق مهني، 40 ألف الباقي خلال 2023؛

- ونفعل أيضا العمل بنظام الخدمات عن بعد منذ فاتح مارس 2022، بالنسبة لمقاولات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير، باش نمكنوها من تجديد بطاقات الإذن الخاصة بمركباتها دون اللجوء إلى المصالح ديال الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا، كنشكركم على هاذ التوضيحات.

ولكن، لازم أننا نذكرو بأن الدور اللي قامت به الحكومة فواحد الوقت قياسي، وفي وقت اللي كان هاذ القطاع كيعرف واحد المجموعة ديال المشاكل، واللي على الأساس ديالها ارتفاع الثمن ديال المحروقات، ففعلا أن الدولة مشكورة، الحكومة مشكورة، خصصت واحد أكثر من 5 ديال المليار ديال الدرهم، وهذا شيء مهم، وهو اللي ضمن أنه يبقى واحد الاستقرار وضمان ديال تزويد الأسواق عبر جميع أنحاء المملكة، يعني بالسلع، واحد المجموعة ديال الأمور، كذلك ضمان ديال النقل ديال المسافرين.

فعلا، السيد الوزير، أنكم منذ أن توليتم المسؤولية في هاذ القطاع، تنشوفو واحد المجموعة ديال التطورات من خلال اللقاءات اللي تتقومو بها مع المهنيين، وأنتوما مشكورين على هاذ المبادرة، ولكن، السيد الوزير، بالرغم من المشاكل البنيوية اللي تيعاني منها القطاع ديال النقل الطرقي بالنسبة للبضائع ونقل المسافرين، ومن أجل التحسين ديال المردودية ديال هاذ القطاع اللي هو تبين اليوم بأنه قطاع حيوي مهم، تيلعب واحد الدور كبير داخل الاقتصاد لا الداخلي ولا الخارجي.

نريد، السيد الوزير، في هاذ الصدد باش تعرفونا أشنو هي المراحل والإنجازات اللي قامت بها الوزارة ديالكم فيما يخص واحد المجموعة ديال الأولويات واللي تتهم:

- إشكاليات المركبات المتشابهة ذات الحمولة الإجمالية المختلفة؛

- مسألة بلورة تعريفة مرجعية لأثمنة النقل الطرقي؛

- الإسراع في إخراج إلى حيز الوجود مشروع قانون المقايسة بين أثمنة النقل وأسعار المحروقات؛

- كذلك، العمل على مراجعة شروط الولوج إلى مهن النقل الطرقي للبضائع ومزاولتها والبقاء فيها، خاصة تنشوفو أن واحد المجموعة ديال المتدخلين في هاذ القطاع هوما اللي يجعلو ما تكونش واحد الشفافية في التعامل مع النقالة؛

- كذلك المسألة اللي جد مهمة وهي ورش تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية وورش تعميم الحماية الاجتماعية بالنسبة للعاملين في هذا القطاع؛

- كذلك، السيد الوزير، المسألة اللي جد مهمة وهي إعادة انطلاق تأهيل المقاولات النقلية واللوجستيكية فيما يخص المشروع (PME logis) واللي خصصت ليه واحد الميزانية جد مهمة في قانون المالية ديال 2023.

فمرة أخرى، السيد الوزير، احنا في فريق التجمع الوطني للأحرار تنعطيو واحد الأهمية كبيرة لهاذ القطاع، وتنتمناو أننا نسرعو بهاذ التوجهات وهاذ التصورات اللي هي عندكم باش تخرج للوجود.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

وأمر للسؤال الثالث موضوعه "توسيع وتأهيل وتحديث البنيات التحتية للمطارات"، لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا الرئيس الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها من أجل توسيع وتأهيل وتحديث البنية التحتية للمطارات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد المستشار،

في البداية بغيت نشير أن المكتب الوطني للمطارات تيبرمج الاستثمارات ديالو في مجال المطارات وفق المخطط المديري، اللي تنتوفرو عليه واللي تيعطينا معطيات دقيقة حول مختلف المطارات الوطنية، اللي تيمكن البرمجة ديال الاستثمارات على المديين القصير والمتوسط حسب الحاجيات المرتبطة، بالطبع، بحركة النقل الجوي.

حاليا المكتب تيعكف على مواصلة وإنجاز مجموعة من المشاريع المرتبطة بعزيز الطاقة الاستيعابية للمنشآت المطارية باش يجعلها قادرة على مواكبة النمو المرتقب لحركة النقل الجوي، وذلك من خلال:

- إنجاز محطة جوية جديدة بمطار الرباط - سلا، غادي توفر طاقة استيعابية ديال 4 ملايين ديال المسافرين؛
- بناء منطقة وصول وعبور جديدة بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، اللي غادي تبدا بالتشغيل، إن شاء الله، خلال صيف 2023، غادي تمكن من فصل تدفقات حركة النقل الجوي الدولي والداخلي، وغادي تقدر ترفع من الطاقة الاستيعابية ديال مناطق المراقبة ديال الجوازات ومناطق العبور وتسليم الأمتعة؛
- تيواصل أيضا المكتب مشروع المحطة الجوية الجديدة لمطار تطوان، اللي غادي توفر لنا طاقة استيعابية قدرها 300.000 مسافر سنويا وكذا واحد البرج ديال المراقبة؛
- تطلق أيضا المشروع ديال توسيع البنية التحتية ديال مطار الشريف الإدريسي بالحسيمة، اللي تيضمن توسيع مدرج الطيران، ولكن كذلك إقامة برج جديد للمراقبة؛
- برمج أيضا إنجاز محطة جوية جديدة بمطار الداخلة، على أن تنطلق الأشغال سنة 2024، إن شاء الله؛
- تيواصل المكتب وضع مجموعة من التدابير الاستعجالية باش يحسن جودة الخدمات والطاقة الاستيعابية في أفق 2024 بمطارات مراكش وطنجة وأكادير، وتيحضر لإطلاق إنجاز الدراسات الفنية والتقنية باش يرفع من الطاقة الاستيعابية ديال هاذ المطارات الثلاث مع مطار الدار البيضاء في أفق سنة 2030.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة، لكم السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الرئيس،

شكرا، السيد الوزير المحترم، على تفاعلكم وعلى التوضيحات التي تقدمتم بعرضها، والتي تعكس المجهود المبذول في تعزيز وتحديث البنية التحتية للمطارات، خاصة وأن هذا الموضوع يحظى بعناية سامية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، لدورها في تسريع شبكة الأوراش الكبرى وتعزيز تنافسية المملكة.

ونثمن بهذه المناسبة الإنجازات التي تم تحقيقها، والتي هي في طور الإنجاز، وقد سبق وأن تفاعل فريقنا بمقترحات خلال الجلسة الشهرية الأخيرة للسيد رئيس الحكومة، ونستحضر عناصر أخرى من باب تجويد عملكم وتدخلاتكم رفقة المكتب الوطني للمطارات، حتى نتمكن جميعا من تحقيق الأهداف الاستراتيجية السياحية الجديدة الهادفة لاستقطاب 17 مليون سائح لاستراتيجية "إقلاع 2025" للارتقاء بالمملكة إلى مصاف الدول العالمية.

من أجل هذا، نرى ضرورة إصلاح وتوسيع مطارات العيون وبني ملال وأكادير، خصوصا أن هذه الجهات تعرف نشاط اقتصاديا وتجاريا غير مسبوق، وكذا زيادة عدد الوافدين عليها.

كما أن هذه المناطق تعتبر أقطابا سياحية واعدة، وكذا إعمال تدابير تضمن سلامة وسلاسة تدفق المسافرين وتدبير المخاطر في هذه المطارات، مع مراجعة الأثمنة لتعزيز التنافسية، بل تشمل فضلا عن ذلك استحضار البعد البيئي بالانخراط في ورش الطاقة البديلة والمتجددة وتوفير الخدمات واستدامتها وتسريعها، وهو ما يقتضي الانخراط الكلي ضمن مشروع المغرب الرقمي مع تزويد المطارات بأجهزة لشحن البطاريات وآخر أجيال لشبكة الربط بالأنترنيت، وأجهزة التكييف، وإحداث مكاتب لجميع الوكالات المتدخلة، منها المصالح الجبائية واشتغالها بنظام الديمومة.

بالإضافة إلى إنشاء مرائب للسيارات وتوسيع سعتها بالاستغلال العمودي عبر طوابق تحت أرضية وربط المطارات بخطوط السكك الحديدية وشبكة الطرق السيارة، خاصة ببعض الجهات في إطار انسجام حكومي.

كما يتعين بالموازاة مع ذلك إعداد النصوص التشريعية للملاءمة والتحيين وإصدار النصوص التطبيقية والتنظيمية في أقرب الآجال.

ولا يسعنا في الختام سوى التنويه بمختلف المجهودات التي تبذلونها من أجل النهوض بهذا القطاع رفقة المكتب الوطني للمطارات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن أمر للسؤال الرابع وموضوعه "تحسين ظروف استقبال السياح بالمطارات، نموذج مطار مراكش - المنارة الدولي"، والسؤال موجه من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير.

عندنا ذيك ثلاث أسئلة في سؤال واحد.

والسؤال الأول هو أشنو هوما الإجراءات اللي تتفكرو تديروها لتحسين استقبال السياح وحتى المغاربة في المطارات وخاصة مطار المنارة؟

السؤال الثاني هو تعطينا فكرة، الله يخليك، على فين وصل مشروع توسيع مطار المنارة متاع مراكش، لأنه ولى صغير على السياح اللي تيجيو؟

والسؤال الثالث فكرة على مشروع المطار الجديد بمراكش، احنا تنسمعو واحد 7 سنين بلي غيكون مطار جديد بمراكش، ولكن لحد الآن ما عندنا أي معلومات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بغيت في البداية نقول أن مطار مراكش المنارة هو ثاني مطار بالمملكة من حيث حجم الحركة ديال النقل واستقبل سنة 2022 تقريبا 5 ملايين مسافر بنسبة استرجاع ديال 77% مقارنة مع 2019.

يعتبر مطار المنارة دعامة أساسية للقطاع السياحي، حيث يؤمن الربط الجوي للمغرب ولجهة مراكش بمختلف العواصم الدولية، ويتوفر هذا المطار على محطة جوية مزودة بتجهيزات حديثة تمكن من استقبال المسافرين وتوفر لهم شروط السلامة والأمن وجودة الخدمات.

المكتب الوطني للمطارات في إطار مخططه الاستراتيجي "إقلاع 2025 "، خصص محورين باش يرفع من جودة خدمات المطارات بصفة عامة، الابتكار في جودة الخدمات المقدمة للمسافرين والبينية التحتية للنمو المستدام، ومن جهة أخرى تعزيز مستوى التعاون مع جميع المتدخلين في منظومة النقل الجوي، يتجلى هذا في اتخاذ المكتب لمجموعة من التدابير باش يحسن جودة الخدمات بمختلف المطارات الوطنية ومن ضمنها مطار مراكش - المنارة طبعا، وتتمثل هذه التدابير في:

- تحسين استقبال وتجويد التواصل مع المسافرين؛
- تعزيز العرض التجاري للمنتوجات الوطنية الطبيعية والصناعة التقليدية؛
- توفير خدمة الاتصال بشبكة الأنترنيت مجانا بالمطارات الرئيسية؛
- كما أطلق المكتب ورشا هاما لرقمنة الخدمات المقدمة للمسافرين.

غادي يعرف مطار مراكش المنارة خلال سنة 2023 تعميم واحد المنهجية ديال التدبير ديال (lean six sigma) اللي كتطبق في المطارات العالمية واللي كتهدف باش نتحكمو فالمدة اللي كيقضيها المسافر عند الوصول بهدف التقليص ديالها طبعا.

الجدير بالذكر أيضا سيتم إنجاز دراسة لتوسيع مطار مراكش المنارة لمواكبة الإقلاع السياحي، وفي انتظار ذلك غادي يشرع المكتب الوطني للمطارات خلال 2023 في إنجاز واحد العدد من التدابير الاستعجالية كتهم توسيع عدد من المناطق داخل المطار الحالي، خاصة قاعة الإركاب ومنطقة الوصول، باش يمكن من تحسين انسيابية تدفق المسافرين.

وتيقوم المكتب حاليا على إعداد إطلاق الدراسات الفنية والتقنية لرفع الطاقة الاستيعابية لمطار مراكش باش تبلغ 11.5 مليون مسافر في أفق سنة 2028، باستثمار اجمالي تيفوق 1.8 مليار درهم.

في السؤال ديالكم: واش كاين شي مطار جديد من غير مطار المنارة؟

هذا كيدخل في واحد الدراسة ديال التخطيط ديال مطارات المغرب اللي غادي نقومو بها، إن شاء الله، خلال هذه السنة وهاذ الجواب غادي نقدرو نعطيوه لكم من بعد ما نقومو بهاذ الدراسة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

هل من تعقيب في إطار بعض الثواني المتبقية لكم السيد المستشار؟

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات.

هو السيد الوزير بغيت نأكدو عليكم باش، إن شاء الله، إلى كان ممكن نسرعو بهاذ الإجراءات لتحسين مرور السياح وحتى المغاربة فمرور.. صراحة الناس كاع العمال متاع المطار كلها في الموجة الكبيرة ولكن (les équipements) متاع المطار كيبان لي أنهم قلال، خصهم إعادة النظر ولابد.. هو صراحة الطاقة الاستيعابية متاع المطار هي اللي فيها إشكالية، نقول لك بأن (aujourd'hui) المطار نتاع مراكش وصل.. قرب (la saturation)، والمشكل إلى بغينا نديرو مطار جديد كيخصو على الأقل 7 أو 10 سنين، هو مع هاذ ميثاق الاستثمار الجديد كاين بزاف ديال الاستثمارات فالسياحة فمراكش، وكاين بزاف الفنادق غادي يفتحو غادي تكون (une offre) كبيرة ديال الغرف وخصنا نزيدو في (les capacités) متاع الطيران على مراكش وهذا ولابد نبداو في الاشتغال على المطار الجديد بسرعة حتى رفع (la capacité de l'aéroport) اللي كاين دابا بسرعة حتى هي

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

وأمر للسؤال الخامس، وأعتقد الأخير، وموضوعه "تأهيل النقل السككي" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، والكلمة.. أعتقد هاذ السؤال سيطرحه الأستاذ الطرمونية.

سيدي عثمان، تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

نسائلكم عن استراتيجية النقل السككي ببلادنا وعن توسيع الربط السككي للمدن؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هاذ السؤال.

بداية، بغيت نشير أن قطاع النقل السككي شهد خلال العقدين الأخيرين تطورا هاما من خلال إنجاز مجموعة من المشاريع الكبرى والمهيكلة، والتي مكنت من توسيع الشبكة السككية وتحديثها وعصرنتها، ومن بين أهم هاذ المشاريع:

- تشييد الخط السككي الفائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء وكذا مجموعة من الخطوط السككية العادية ورفع سعة المحاور السككية الرئيسية عبر تثنيتها أو تثليثها وكهربتها، بالإضافة إلى تشييد جيل جديد من المحطات السككية وتحديث التجهيزات المرتبطة بها والرفع من مستوى سلامتها وفعاليتها؛

- كما عمل المكتب الوطني على تحسين جودة جميع الخدمات المقدمة للزبائن، سواء على متن القطارات أو داخل المحطات السككية.

كتجدر الإشارة إلا أنه منذ انطلاق استغلال المشاريع الكبرى المنجزة في نهاية نونبر 2018، انعكس ذلك إيجابيا على جميع مكونات النشاط السككي الوطني، سواء منها العرض التجاري أو مستوى الأمن والسلامة أو جودة الخدمات المقدمة للزبناء، ولاسيما من خلال تقليص مدة السفر، خاصة وأن المكتب قام بنقل ما يفوق 45 مليون مسافر و21 مليون طن من البضائع سنة 2022.

فيما يخص الإجراءات المتخذة من أجل ربط جميع الجهات لمواكبة مسلسل التنمية المستدامة ببلادنا، كيتوفر المغرب على رؤية استشرافية مهيكلة على المدى المتوسط والبعيد، أطلق عليها اسم "مخطط السكك الحديدية 2040"، ويتكون هذا المخطط من بنك مشاريع مقسم إلى 4 أقسام، كيتكون حقيقة على 38 مشروع غيتم الإنجاز ديالها تدريجيا بغلاف مالي يقدر بحوالي 400 مليار درهم، والتي يرتقب مع نهايتها أن تقوم الشبكة بربط 35 مدينة من أصل 43 مدينة رئيسية في المملكة وتغطية حوالي 85% من الساكنة عوض 50% حاليا، وربط 12 ميناء و15 مطارا دوليا.

هذا، يجب التذكير بأن إنجاز مثل هاذ المشاريع الكبرى في إطار هاذ المخطط تيستند على مبدأ الأولوية وكذا الإمكانيات المالية المتاحة.

وفي هاذ الصدد إن المكتب يواصل إنجاز الدراسات المرتبطة بعدد من المشاريع الكبرى المهيكلة، أهمها:

- تمديد الخط السككي الفائق السرعة نحو مراكش وأكادير؛
- تطوير النقل السككي الجهوي للشبكة الحالية موازاة مع تمديد الخط السككي فائق السرعة نحو مراكش؛
- وربط مينائي الناظور المتوسطي وأسفي بالشبكة السككية الوطنية؛
- وأخيرا، اقتناء 100 قطار من جيل جديد في إطار تحديث وتأهيل المعدات ومواكبة ارتفاع الطلب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

في إطار التعقيب السي الطرمونية، تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنشكروكم على المعطيات اللي تفضلتم بعرضها بخصوص هاذ القطاع الاستراتيجي والذي يمثل أحد المحركات الأساسية للتنمية الشاملة ببلادنا.

لا يختلف إثنان حول الأهمية التي يكتسيها قطاع النقل السككي والجهود المبذولة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل تطوير هذه المنظومة ولا أدل على ذلك، السيد الوزير، الإنجازات التي تحققت في مجال تطوير شبكة السكك الحديدية، علاوة على القطار الفائق السرعة، والذي يعتبر من بين المشاريع المهيكلة التي أحدثت طفرة نوعية بالقطاع، وشكلت رافعة لتحول المنظومة برمتها، بحيث امتدت تأثيراته لتشمل مختلف المجالات الاقتصادية والبيئية، وهو ما تؤكده العديد من المؤسسات الدولية ومنها البنك الإفريقي للتنمية، الذي وصف شبكة السكك الحديدية الذي توفر عليها المغرب بالحديثة والآمنة والموثوقة، بفضل البنية التحتية التي تتوفر عليها بلادنا في هذا المجال.

ومما لا شك فيه، السيد الوزير، أن تطوير البنية التحتية للنقل السككي في المغرب وتعزيز جاذبيتها مكن من جني ثمار اقتصادية مهمة، بحيث أسهم في خلق أقطاب صناعية جديدة واستقطاب عدد كبير من المستثمرين بفضل مضاعفة بلادنا لقدرة شبكة السكك الحديدية في مجال نقل البضائع.

ولئن كنا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا المنجزات المحققة، غير أن سقف طموح بلادنا، ملكا وشعبا، في قطاع النقل السككي يستوجب من الحكومة العمل على رفع مختلف التحديات المطروحة من خلال:

- الإسراع بالبرمجة الزمنية الدقيقة لإنجاز مختلف المشاريع السككية، خصوصا منها توسيع شبكة الخطوط التقليدية، لتصل إلى جميع المدن والحواضر والجنوب والجنوب الشرقي، وهو ما من شأنه أن يصحح وضعا سككيا مختلا عانت منه بلادنا لعدة عقود، وكانت له نتائج سلبية على ديناميته الاقتصادية والاجتماعية؛

- تسريع وتيرة إنجاز المشروع الاستراتيجي للقطار السريع الدار البيضاء - أكادير، الذي دعا إليه جلالته في خطاب المسيرة 2019، وهو ما يستلزم الاجتهاد في إيجاد الحلول المبتكرة على الصعيد الدولي لتعبئة الغلاف المالي وأيضا تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات العمومية

والجماعات الترابية؛

- ضرورة التوفر على صناعة سككية متطورة تستجيب لحاجيات بلادنا من قطارات وعربات وقطع غيار وجعل النقل السككي العمود الفقري للمنظومة الوطنية لحركية المواطنين ونقل البضائع.

السيد الوزير،

إننا اليوم مطالبون بالانتقال إلى مرحلة تنموية جديدة للقطاع السككي الوطني، لأن السكك الحديدية لا تسهل فقط نقل الأشخاص والبضائع، بل ترسخ أيضا الامتداد المجالي والرمزي بالدولة، وتزيد من توثيق الانتماء السياسي للمواطنين لدولتهم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

عندك شي تعقيب السيد الوزير ؟

باقيين بضع ثواني قليلة جدا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

نشكر السي الطرمونية لأنه هاذ الشي حقيقة هو اللي خصنا نجربوه ونخدمو عليه جميعا.

هذا هو.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا لكم، السيد الوزير، على مساهمتكم معنا في أشغال هاته الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

ورفعت الجلسة.